اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الخليجية

أ.د. فهد مزبان خزار*

ملخص البحث : سعت تركيا مع وصول حزب (العدالة والتنمية) ذي التوجه الإسلامي إلى السلطة عام ٢٠٠٢ إلى تبني سياسة خارجية فعالة ترتكز على عدة مبادئ وهي: التوازن السليم بين الحرية والأمن، وتصفير المشكلات مع دول الجوار، والاهتمام بالتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، والسياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة. وهكذا شهدت منطقة الشرق الأوسط حضورا" تركياً متنامياً، حيث سعت أنقرة إلى الاضطلاع بدور محوري فيما يتعلق بالعديد من الملفات الحيوية والمحورية في المنطقة. وبرزت تركيا كقوة إقليمية ولاعب محوري فاعل في محيطها الإقليمي حيث سعت إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي والتي أضحت تعد إحدى دوائر الحوار المهمة في سياسة تركيا الخارجية. يهدف البحث الى استعراض مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) أولا"، ثم بيان دوافع تطور علاقات تركيا

*مركز دراسات البصرة والخليج العربي

بدول مجلس التعاون الخليجي ومعرقلاتها ثانيا"، والتطرق الى تحليل المؤشرات الاقتصادية التي تعطي صورة ادق عن مسار العلاقات التركية – الخليجية ثالثا"، واخيرا" استشراف مستقبل العلاقات التركية – الخليجية في ضوء معطيات الواقع الجيوسياسي ومستجدات البيئتين الداخلية والخارجية (الاقليمية والدولية) .

المقدمة : تسعى تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) الى الحكم في عام ٢٠٠٢ الى اعادة التموضع على الساحة الاقليمية والدولية بما يتناسب مع أهمية موقعها الاستراتيجي وامكانياتها في مختلف المجالات ، اضافة الى ارثها التاريخي . وفي سبيل تجسيد هذه الطموحات انتهجت السياسة الخارجية التركية استراتيجية متعددة الابعاد تنطلق من مركزية تركيا كدولة محورية جيوسياسيا" ، والانفتاح على كل مناطق العالم القريبة والبعيدة باستثمار كل العناصر المشتركة التي من شأنها المساهمة في تمكين أنقرة من أهدافها وطموحاتها ، ودول مجلس التعاون الخليجي بأهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وارتباطاتها مع تركيا في الارث التاريخي والجوار الجغرافي والدين والمصالح المشتركة لا يمكن للساسة الاتراك اهمالها ، لذا اخذت حيزا" مهما في توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية .

مشكلة البحث : يطرح البحث الاشكالية التالية على صيغة تساؤل : ماهي المبادئ والاهداف التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ؟ ، وما هي انعكاساتها الانية والمستقبلية على العلاقات التركية – الخليجية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين ، هما :

١- لمنطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية

التركية الجديدة بحكم ما تملكه من اهمية استراتيجية ومقومات جيواقتصادية .

٢- ان عوامل التقارب ترجح في كفة الميزان على عوامل التباعد في العلاقات التركية – الخليجية ، ولكن بشرط وجود عوامل حسن الثقة وتغليب المصلحة وصرف النظر ما أمكن عن التأثيرات الخارجية التي يمكن ان يكون لها دور في العلاقات الايجابية بين الطرفين .

هدف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- بيان مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) .

٢- استعراض دوافع تطور علاقات تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي ومعرقلاتها.

٣- تحليل المؤشرات الاقتصادية التي تعطي صورة ادق عن مسار العلاقات التركية – الخليجية .

٤- استشراف مستقبل العلاقات التركية – الخليجية في ضوء معطيات الواقع الجيوسياسي ومستجدات البيئتين الداخلية والخارجية (الاقليمية والدولية) .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه يتناول بالبحث والتحليل تصاعد دور تركيا في السنوات الأخيرة، وخاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي يعتبر صعود واضح وقوي للإسلام السياسي المعتدل الآخذ في الظهور في المنطقة العربية والإسلامية، كبديل لما يطلق عليه (الإسلام المتطرف) . وما يعزز أهمية دراسة السياسة الخارجية لتركيا هو حالة التنافس على دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط لملء فراغ القوة الناشئ فيها. ثم إن خوض غمار هذه الدراسة تؤدي لمزيد من المعرفة والاطلاع على آليات صنع السياسة الخارجية لتركيا، مما قد يحقق الافادة لصناع القرار والباحثين وطلبة الدراسات العليا في هذا الشأن، طالما أن العلاقات التركية العربية والخليجية

جزء منها، ظلت في حالة من التجاهل لفترة من الزمن ويشوبها الحذر، إذن فإننا نأمل أن يضيف الخوض في دراستها جديدا" للمكتبة العراقية ، بهدف الفائدة للقارئ فيما يتعلق بالمنطقة .

حدود البحث : يتحدد البحث زمانيا" بالمدة الممتدة من عام ٢٠٠٢ أثر وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا وحتى الوقت الراهن (٢٠١٨) ، ومكانيا" بالحدود السياسية لدولة تركيا ودول مجلس التعاون الخلجي الست (السعودية ، الامارات ، الكويت ، البحرين ، قطر ، وعمان) .

هيكلية البحث : قسم البحث الى خمسة محاور رئيسة ، تناول المحور الاول مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (AKP) ، بينما استعرض المحور الثاني العوامل المؤثرة في مسار العلاقات التركية – الخليجية ما بعد عام ٢٠٠٢ ، اما المحور الثالث فتطرق الى معرقلات تطور العلاقات التركية – الخليجية ما بعد عام ٢٠٠٢ ، في حين استعرض المحور الرابع البعد الاقتصادي في العلاقات التركية – الخليجية ، اما المحور الخامس والاخير فكان محاولة لاستشراف السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية – الخليجية ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات .

أولا": مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (AKP):

تتسم دراسة السياسة الخارجية التركية بأهمية خاصة بالنظر إلى ما تتمتع به تركيا من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ، إضافة إلى ثقلها الديموغرافي وموقعها الاستراتيجي والطبيعة الخاصة لعلاقاتها بالغرب ،لاسيما في ظل عضويتها بحلف شمال الأطلسي ،مما يجعلها تملك مقومات مؤهلة لأداء ادوار مؤثرة في البيئتين العالمية والإقليمية (الشرق أوسطية) . ويعزز من هذه الأهمية ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات

ايجابية منذ وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ، حيث نجحت تركيا خلال سنوات حكمه في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي ، والمرتبة السابعة عشر في العالم . وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة ،سواء ما يتعلق بالقضية العراقية ، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة ، أو قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة ، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني ، وغيرها من القضايا . ويزيد من أهمية متابعة هذا الحضور التركي انه جاء في سياق مظاهر متعددة للتغير في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، فمن دولة منعزلة نسبيا" عن محيطها الإقليمي ومشكلاته ،ومنخرطة في تفاعلات عسكرية بالدرجة الأولى على نحو أدى إلى توتر علاقاتها بأغلب جيرانها ، تحولت تركيا إلى فاعل إقليمي ذي علاقات ايجابية متعددة الجوانب بأغلب دول المنطقة ، والى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع الاقتصادي والسياسي . وصاحب ذلك سعي تركيا إلى إحداث توازن دقيق بين علاقاتها القوية بكل من إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية وتنمية وتعميق علاقاتها بدول المنطقة بما فيها إيران وسوريا من ناحية أخرى .[١]

وقد فسرت العديد من التحليلات هذه التغيرات بشكل أساسي إلى امتلاك حكومة العدالة والتنمية رؤية جديدة توجه السياسة الخارجية التركية إزاء العالم عامة ، ومنطقة الشرق الأوسط خاصة . وأطلقت مسميات متعددة لوصف هذه الرؤية ،بعضها اجتهادي تحليلي مثل (العثمانية الجديدة) و(ما بعد الكمالية) ، وبعضها الأخر مستمد من مفردات الخطاب الرسمي التركي والمفاهيم المطروحة من قبل احمد داوود أوغلو (وزير الخارجية

التركي منذ مايو / أيار ٢٠٠٩) من قبيل (مذهب العمق الاستراتيجي) و (المكانة المركزية لتركيا) و (سياسة المحاور المتعددة) وغيرها [٢].

ويمكن أن نحدد ابرز محاور هذه الرؤية كما جسدها أحمد داود اغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ، بالأتي :[٣] شكل (١)

– محاولة حل المشكلات والأزمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى (بتصفير المشكلات Zero Problems) ، وبالتالي أخراج تركيا من صورة الدولة المحاطة بالمشكلات والدخول في صورة الدولة ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة .

– التوازن السليم بين الحرية والأمن : فالفكرة التي ركز عليها أوغلو هنا أنه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها ، فأنها بلاشك ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها . كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها ، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك .

– أتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد : ويرتكز هذا المبدأ إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض ،بل هي متكاملة فيما بينها ،وهو مبدأ يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وتوجهها بفاعلية نحو محيطها الأسيوي على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل ، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض .

– اعتماد مبدأ الدبلوماسية المتناغمة :ونقصد به تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغرى للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني . فبموازاة تبني الدولة سياسات انفتاحية على

الشرق الأوسط قامت مؤسسة لرجال الأعمال هي (موسياد Musiad) بتنظيم اجتماع ضخم لرجال الإعمال في الخليج ، تشارك هذه الجهود مجتمعة في رسم صورة تركيا الجديدة وتمثل عناصر أساسية فيها .

– اعتماد أسلوب دبلوماسي جديد وإعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية :فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية ، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرا" بين الإطراف.

شكل (١) مبادئ السياسة الخارجية التركية كما جسدها أحمد داود اوغلو

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : احمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،الطبعة الأولى ، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر ، ٢٠١٠ ، ص٦١٢-٦١٤

الكبرى ، أي جسرا" بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلا" بين الطرفين . ولذا بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية ، ولدى الغربي دولة شرقية . وكان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي ، وان تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته ،رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض ، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية . وقد ساهمت هذه المبادئ التي استحدثتها تركيا في سياستها الخارجية بعد وصول حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢ في إنهاء انفصال تركيا المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط ، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل يندرج ضمنه تعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية في إطار ما اسماه أوغلو (القوة الناعمة) في السياسة الخارجية ، وتعني علمانية أقل تشددا" في الداخل ، ودبلوماسية ديناميكية في الخارج ، وتحديدا" في المجال الحيوي لتركيا ،[٤] الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي على وجهه الخصوص .

ثانيا" : العوامل المؤثرة في مسار العلاقات التركية – الخليجية ما بعد عام ٢٠٠٢:

اهتمت تركيا بتطوير علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ العام ٢٠٠٢. وجاء هذا الاهتمام في إطار السياسية الخارجية التركية التي انتهجها الحزب في الانفتاح على المحيط الإقليمي الذي تربطه بتركيا روابط تاريخية وثقافية مختلفة، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية كحاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية ، هذا إلى جانب الرغبة في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في

دول الخليج العربية بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية . كما إن هنالك رغبة تركية في لعب دور أمني في الخليج ، إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى.

ويمكن أن نحدد ابرز العوامل التي تحكمت في مسار علاقات الطرفين ، بالاتي :

١- تركيا وإستراتيجية التوجه شرقا" بعد تعرقل مساعيها في الانضمام للاتحاد الأوربي : خيبة الانضمام والتمنع الأوروبي أديا في نهاية الأمر إلى ما يمكن توصيفه (بالتحول الكبير) pivot على المستوى التوجه الاستراتيجي التركي. لقد اتخذ قرار التوجه شرقا فعليا بعد أن تم إعلان انضمام جزيرة قبرص إلى الاتحاد في الأول من أيار ٢٠٠٤ بينما استبعدت تركيا. لقد أدرك صانع القرار التركي الذي كان قد وصل حديثا إلى السلطة وبطريقة ديموقراطية، أن الطرق غربا وعرة ومشروطة ولن تكون يوما إلا كذلك مهما قدموا من تنازلات.[٥]

كان الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان ورئيس لجنة المعاهدات الدستورية للاتحاد الأوروبي في ذلك الحين صريحا وصلبا في موقفه من انضمام الأتراك إلى الاتحاد. إذ قال " تركيا بلد قريب من أوروبا ، بلد مهم ... ولكنها ليست دولة أوروبية " . وأسباب رفضه انضمامها ذات أبعاد ديموغرافية إستراتيجية وسياسية واضحة... إن انضمام تركيا ذات الثمانين مليون مسلم سيجعل من المسلمين كتلة ديموغرافية كبرى في الاتحاد الأوروبي ، كما إن لتركيا " ثقافة مختلفة ، ونهج مختلف ، وطريقة مختلفة للحياة ".[٦]

من الواضح أن حزب العدالة والتنمية – إثر وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ – كان قد أدرك بشكل حاسم هذه الحقائق والمعوقات التي تمنع انضمامه الفعلي إلى الاتحاد الأوروبي والتي تجعل من هذا

الانضمام هدفا صعب التحقيق. ورغم عدم التخلي الرسمي التركي عن مسعى الانضمام إلى الاتحاد، فقد كان واضحا أن العمق الاستراتيجي التركي في ظل الحكم الجديد قد بات يتخذ اتجاهات جديدة. حيث بدأت عملية تلمس الطريق شرقا. لقد حُدد مدى حيوي جديد للتوجهات الجيوبوليتيكية التركية. وكبديل عن الإستراتيجية (البرية) التركية التي كانت تقوم على أساس ضرورة تحقيق الامتداد الاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي (غربا) بما يتضمن بالضرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عدلت التوجهات التركية الجديدة هذا المجال ليتخذ دائرة واسعة عبر إستراتيجية(بحرية) . لقد صارت المنطقة الممتدة من البحر الأسود إلى بحر قزوين إلى البحر الأحمر وقناة السويس مع اعتبار كل من الخليج العربي وبحر ايجة والأدرياتيكي ضمنا"، منطقة مجال حيوي تركي جديد. كان ذلك ليس بأقل من قرار بضرورة تحول تركيا إلى قوة إقليمية كبرى في المنطقة مشكلَة ثالث أقطاب مثلث العواصم الكبرى في الإقليم مع كل من طهران وتل أبيب كقوى رئيسة تملك القرار وتمارس النفوذ على دول المنطقة .[٦]

لا يمكن فهم المشهد الإقليمي اليوم دون إدراك التوجهات الإستراتيجية العميقة التي تحرك الدولة التركية. فتركيا بتوجهاتها الشرقية تعد مفتاحا رئيسا لفك طلاسم المشهد السياسي المستجد خاصة في العقد الأخير المضطرب من تاريخ المنطقة التي تعدها تركيا مجالا حيويا يجب أن يكون لها الدور الأكبر فيها. المسألة الكردية والأزمة السورية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات الخليج... كلها قضايا تجد القيادة التركية اليوم أنها مدعوة للتدخل فيها بشدة، ولعب دور أساسي فيها بما يخدم عملية توسيع النفوذ.

٢- الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م والتداعيات الأمنية التي أعقبته : شكلت مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام

٢٠٠٣م، وما أفرزته من تداعيات سلبية على التوازنات الداخلية للعراق والتوازنات الإقليمية في المنطقة عاملاً أدى بدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية إلى التقارب مع تركيا كجزء من الاستقطابات الإقليمية في المنطقة، وهذا التقارب مدفوعاً بتقارب الرؤية الخليجية مع الرؤية التركية ووجود مصالح مشتركة بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه

وفي ظل أوضاع العراق الراهنة صاغت دول الخليج العربي اعتقادها بأن الأوضاع في العراق أصبحت تمثل مصدر عدم استقرار للمنطقة، ومن الممكن أن يُشكل العراق مرتكزاً لإيران تؤثر من خلاله على دول المنطقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العراق في ظل سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من أراضيه يُشكل قاعدة للإرهاب يهدد دول المنطقة ما لم يتم مواجهة هذا الإرهاب، ومن هنا تأتي الحاجة الخليجية والعربية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، وضرورة التأكيد على أهمية حل الأزمات السياسية في العراق المتمثلة بإعادة بناء المؤسسات السياسية العراقية، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة، كون الأوضاع الراهنة وتداعياتها ستشمل دول الجوار العربي والإقليمي .[٧]

الرؤية الخليجية هذهِ لا تختلف عن الرؤية التركية الأمر الذي بلور اعتقاد تركي – خليجي مشترك بأن هنالك قواسم مشتركة ونقاط التقاء بين الدول العربية وتركيا تُحفز على التعاون والتنسيق في البعد الاستراتيجي المتمثل باحتواء (النفوذ الإيراني) في المنطقة ، يضاف إلى ذلك أن هنالك مصالح مشتركة في السيطرة على الأوضاع في العراق الذي يحاذي تركيا من الجنوب ودول مجلس التعاون الخليجي من الشمال والدول العربية من الشرق على اعتبار أن تنامي التأثير الإيراني في العراق وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية يمثل اختلالاً في التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، مما يؤثر سلباً على

الدول العربية وتركيا معاً . وتجسدت الرؤية المشتركة والرغبة بالتنسيق على أرض الواقع بمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل آليات تحرك إقليمي ودولي في مواجهة الإرهاب من جهة، والتحالف الرباعي الذي يضم كلًا من روسيا وإيران والعراق وسوريا من جهة أخرى وإن كان بشكل غير معلن، وكان من أبرز هذهِ الآليات وأحدثها: التحالف العسكري الإسلامي الذي أعلنت عن تشكيله المملكة العربية السعودية في الرياض في ١٥ كانون الأول ٢٠١٥م، ويضم التحالف ٣٤ دولة وفي مقدمتها تركيا وله مركز عمليات مشترك مقره الرياض.[٨]

٣- عملية عاصفة الحزم وأثرها في تطور العلاقات التركية – الخليجية :

وفي أعقاب انطلاق العملية العسكرية فيما يسمى بعملية "عاصمة الحزم" في السادس والعشرين من مارس/ آذار ٢٠١٥ التي تقودها السعودية والتي تنفذها عدد من دول المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تستهدف المواقع التي يسيطر عليها الحوثيون وحليفهم علي عبد الله صالح والقوات الموالية له ، أعلنت تركيا بعد انطلاق العاصفة بساعات دعمها للعمليات العسكرية ، وجاء في بيان للخارجية التركية (نعرب عن دعمنا للعملية العسكرية التي أطلقتها قوات التحالف في مواجهة الحوثيين، والتي تمت بناء على طلب السيد هادي الرئيس المنتخب شرعيا، حيث قامت السعودية بإبلاغ تركيا مسبقا عن العملية العسكرية. ونعرب عن ثقتنا بأن هذه العملية ستساهم في الحد من مخاطر الاقتتال الداخلي والفوضى في البلاد، وفي إعادة سيطرة السلطات الشرعية على زمام الأمور فيها) . كما تضمن البيان عبارة مهمة وهي (كما ندعو الحركة الحوثية وداعميها من الخارج – في إشارة ضمنية لإيران – إلى الابتعاد عن التصرفات التي تهدد الأمن والسلام في اليمن والمنطقة). [٩] ولم تكتف أنقرة بذلك بل قامت أيضاً

بتوجيه انتقادات حادة إلى السياسات الإيرانية في المنطقة،إذ قامت باتهام طهران بمحاولتها "الهيمنة على المنطقة، فقد اتهم أردوغان خلال لقاء مع قناة "فرانس ٢٤" إيران للمرة الأولى بالسعي "إلى الهيمنة على المنطقة وأن هذا الأمر لم يعد يحتمل"، كما دعاها إلى "سحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق" وطالبها "بتغيير عقليتها"، مشيرا إلى أن السعودية وباقي دول الخليج لم تعد تقبل بهذه السلوكيات، وأرفق أردوغان هجومه على سياسة إيران بالإعلان عن دعمه عملية عاصفة الحزم وإبداء الاستعداد لتقديم دعم لوجستي بهذا الصدد.(١٠)

وجدير بالذكر أنه إذا كانت أنقرة قد أعلنت دعمها لعملية "عاصفة الحزم" إلا أنها لم تعلن مشاركتها الفعلية في العملية العسكرية التي شنها التحالف المشترك بقيادة السعودية ،إلا أنها من ناحية أخرى قد ألمحت إلى استعدادها للقيام بدور الوسيط مع السعودية باتجاه إيجاد مخرج للأزمة في اليمن والتوصل إلى تسوية سياسية. فمن ناحيته أشار الناطق باسم رئيس الجمهورية التركية إلى "أن المبادرة التركية بالحوار السياسي مستمرة لإيجاد حل من أجل الصراع القائم في اليمن، الأمر الذي يدلل على حرص أنقرة على أن يكون لها دور في إعادة صياغة معادلات التوازن في المنطقة.(١١)

٤- فقدان كل من دول مجلس التعاون وتركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لضمان مصالحهما بالمنطقة، وذلك عقب إصدار الكونجرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب الذي بات يُعرف اختصارًا بالعربية باسم "جاست " وبالإنكليزية "JASTA" نسبة إلى (Justice Against Sponsors of Terrorism Act)، بما يسمح لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمُقاضاة الحكومة السعودية، (١٢) وتزداد خطورة هذا القانون إذا ما علمنا إن الودائع

المالية السعودية في أمريكا حسب تصريح وزير الخارجية، عادل الجبير، هي بحدود ٧٥٠ مليار دولار، ووفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية بلغ حجم الأصول السعودية في الولايات المتحدة نحو ٦١٢,٣٧١ مليار دولار، إلى جانب امتلاكها لسيولة حجمها ٢٨٥,٢٣٨ مليار دولار تضاف إلى امتلاكها لسندات ديْن آجلة بقيمة ٢٦٤,٧٦٨ مليار دولار وسندات دين عاجلة بقيمة ٦٢,٣٧٠ مليار دولار. (١٣) وأيا" يكن حجم هذه الودائع، فإنها برأي البعض تشكِّل الورقة الضاغطة التي قد تهدد الإدارة الأمريكية باللجوء إليها عبر تجميدها وعدم السماح بسحبها. ويمكن لها القيام بذلك لمجرد أن يتقدم أي شخص من أهالي ضحايا ١١ سبتمبر/أيلول بطلب من المحاكم الأمريكية بحجة حماية حقوقه من التعويضات المأمولة.

ترافق كل ذلك مع تبني الإدارة الأمريكية إستراتيجية (التحول الجديد (Pivot)) أوالاستدارة الأمريكية نحو آسيا – الباسيفيك عوضا" عن الشرق الأوسط ، مما يعني ضمنيا" – كما يرى بعض الخبراء والمحللين – أنه انكفاء أو انسحاب تدريجي تكتيكي من المنطقة . بينما يفسره آخرون أنه ابتعاد عن حلفائها التقليديين (دول مجلس التعاون الخليجي) ، والاقتراب نحو حلفاء جدد في آسيا وبناء علاقات أعمق مع القوى الصاعدة، بما في ذلك الصين، وتنويع المواقع العسكرية للولايات المتحدة ، كما أنه (أي التوجه) يهدف إلى التركيز على الأهمية الجيو– سياسية لمنطقة آسيا – الباسيفيك– المحيط الهندي . وقد عزز ذلك التوجه إعلان الإدارة الأمريكية نيتها نقل معظم سفنها الحربية وأساطيلها الحربية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي بحلول عام ٢٠٢٠ ، فيما أسمته بعملية إعادة التوازن للقوات الأمريكية.(١٤)

ويعد (باري بوسن) مدير برنامج دراسات الأمن في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) من أبرز ممثلي

تيار إعادة التموضع والاستدارة ، هو نشر في دورية " فورين أفيرز" دراسة بعنوان : انسحبوا – الدفاع عن قضية سياسة خارجية أمريكية أقل نشاطاً (Pull back: The case for a less activist foreign policy)، جاء في الفقرات المتعلقة بمنطقة الخليج على سبيل المثال: "على المؤسسة العسكرية (الأمريكية) إعادة تقييم التزاماتها في الخليج (الفارسي) ، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الدول في هذه المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد هجمات خارجية، لكن ليس في وسعها تحمُّل مسؤولية الدفاع عنها ضد تمردات داخلية".[١٥]

إن من ابرز العوامل المؤثرة في الاستدارة الأمريكية نحو منطقة آسيا – الباسيفيك ، وفك الارتباط مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي و تراجع الدور الأمريكي في المنطقة ارتكز على اعتبارات عدة ، أهمها : الاستجابة للرأي العام الأمريكي ، التكلفة الاقتصادية العالية للبقاء في الشرق الأوسط بينما الفائدة موجودة في منطقة آسيا – الباسيفيك ،[١٦] وتضاؤل الاعتماد الأمريكي على النفط الخليجي ، وتحقيق أمن إسرائيل النسبي ، وإدراك إن الإرهاب لا يمثل تهديدا" وجوديا" ، وعدم وجود دول مارقة في الشرق الأوسط .[١٧]

وفي المقابل ، تحوّل الدعم الأمريكي للأكراد في سوريا إلى مشكلة كبيرة تهدد العلاقات التركية – الأمريكية، خاصة وأن لقاء الرئيسين التركي "رجب طيب أردوغان" والأمريكي "دونالد ترامب" في البيت الأبيض يوم (١٦ مايو ٢٠١٧) انتهى دون تحقيق مطالب الأول بأن تُوقِف الولايات المتحدة دعمها العسكري لأكراد سوريا، وهو ما اعتبرته أنقرة مخالفة لثوابت العلاقات بين البلدين منذ أن انضمت تركيا مبكرًا إلى حلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو) في عام ١٩٥٢ .[١٨]

فتركيا باتت ترى في الموقف الأمريكي الداعم للأكراد مخالفة للتحالف التاريخي بين الدولتين ، وفي

العمق تعتقد أن هذه السياسة تستهدف أمنها القومي، على اعتبار أن ما يحدث يؤسس لولادة دولة كردية ستؤدي إلى تقسيم تركيا مستقبلا، فيما ترى الولايات المتحدة أن دعمها للأكراد يتجاوز قضيتهم إلى استراتيجية تتعلق بمصالحها حتى لو تناقضت مع ما تعده أنقرة ثوابت في علاقات الدولتين ، ولعل هذا ما كرسه لقاء أردوغان – ترامب. فالثابت أن الإدارة الأمريكية تدرك أن الحرص التركي على وقف الدعم عن الأكراد، واستبعادهم من معركة الرقة ، ليس بهدف محاربة تنظيم " داعش" وإنما لأسبابها الخاصة. فيما باتت تركيا ترى في التحالف الأمريكي – الكردي قضية حياة أو موت لسياستها التقليدية، وهو ما يرشح لمزيد من التصعيد في الخلافات بين الدولتين بالمرحلة المقبلة،(١٩) ليبقى التساؤل عن مستقبل العلاقة التركية مع الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي حاضرا" بقوة، على نحو من الممكن أن نشهد معه تموضعا" جديدا" للعلاقة أو حتى تفكيكًا للتحالف التاريخي بينهما ، وإعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية نحو محيطها الإقليمي الشرق الأوسطي والإسلامي .

كل ما تقدم ذكره ، أدى إلى فقدان كل من دول مجلس التعاون وتركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لضمان مصالحهما بالمنطقة ، وهو ما دفع الطرفين للتقارب وتطوير العلاقات للاعتماد على بعضهما لتأمين مصالحهما في المنطقة .

٤– الانقلاب الفاشل في تركيا وأثره في علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي :

باغت الانقلاب العسكري الفاشل الذي هز تركيا في مساء يوم ١٥ يوليو ٢٠١٦ الجميع، وأثار حالة من الارتباك والدهشة داخلياً وخارجياً، وزاد من حالة التوتر التي يعيشها إقليم الشرق الأوسط، منذ اندلاع الربيع العربي قبل ٥ سنوات، كون تركيا لاعباً رئيسياً في المنطقة وما

يحدث فيها بلا شك سيكون لها انعكاساته المباشرة على الإقليم، وخاصة على دول مجلس التعاون الخليجي. فالعلاقات بين تركيا ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما قطر والسعودية ما قبل الانقلاب الفاشل اتسمت بالانسجام والتوافق في بعض الملفات الإقليمية مثل الوضع في سوريا والموقف من ما يسمى (تنظيم الدولة الإسلامية – داعش) وإيران، باستثناء الإمارات، التي اتسمت علاقاتها مع أنقرة بالتوتر وعدم الاستقرار خاصة فيما يتعلق بالملف المصري والدعم الكامل من حكومة أبوظبي لنظام عبدالفتاح السيسي، في الوقت نفسه ، تعتبر أنقرة أن السيسي نفسه جاء بانقلاب عسكري ونظامه لا يتمتع بشرعية، وهذه العلاقات التوافقية والخلافية بين تركيا ودول المجلس انعكست بظلالها على مواقف هذه الدول لاسيما في الساعات الأولى من الانقلاب.

كان اللافت في موضوع الانقلاب الفاشل، هو الموقف القطري الذي يعتبر مراقبون أنه سيكون أساساً لتحالفات تركيا الجديدة في المنطقة، لا سيما في ظل تطابق المواقف في القضايا المتعلقة بالإقليم. ففي الساعات الأولى من الانقلاب العسكري في تركيا؛ أصدرت قطر أول موقف عربي وخليجي يندد بالانقلاب قبل التأكد من فشله. وفي اليوم نفسه تلقى الرئيس التركي أول اتصال هاتفي من زعيم عالمي كان مصدره أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وبعد أسبوعين من الانقلاب قام أول مسؤول دولي بزيارة إلى أنقرة لتأكيد وقوف بلاده إلى جانبها، وكان وزير الخارجية القطري. كان الرئيس التركي واضحاً صريحاً في المقابلات المتلفزة العديدة التي أجراها في رصد المواقف الدولية من الانقلاب، وقد أشار إلى أن أول موقف عملي كان من قبل قطر، التي تعتبر اليوم أقرب حليف لتركيا. أردوغان قال في مقابلة مع قناة تلفزيونية تركية : إن (أمير قطر، تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، كان

أول من اتصل بي ليلة محاولة الانقلاب الفاشلة لتقديم دعم بلاده لتركيا) . وأضاف الرئيس التركي في إطار رصد المواقف أن الأمير تميم كان على اتصال دائم مع وزير الطاقة، وأبلغه رسالة (نحن إلى جانبكم في كل لحظة، ومستعدون للقيام بأي شيء يقع على عاتقنا) .(٢٠) وقد انعكس هذا الموقف القطري من الانقلاب الفاشل في تركيا على تطور علاقات الدولتين بشكل ملحوظ ، مما حذا البعض لوصفها " بالحقبة الذهبية " ، وتجسدت بتوقيع اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين الدولتين ، ورفع تأشيرة الدخول عن مواطني الدولتين، وسماح الدوحة لأنقرة ببناء قاعدة عسكرية للجيش التركي في الأراضي القطرية. (٢١)

بيد أن موقف دول المجلس الأخرى من الانقلاب جاء متأخر بعض الوقت ، فالمملكة العربية السعودية تأخرت كثيراً في إصدار أية بيانات أو تصريحات رسمية حول الوضع في تركيا حتى صباح السبت بعد أن مر أكثر من ١٥ ساعة من محاولة الانقلاب الفاشلة ، ففي بيان لها، صدر ظهر السبت، وهو اليوم التالي لمحاولة الانقلاب، رحبت وزارة الخارجية السعودية " بعودة الأمور إلى نصابها بقيادة أردوغان، وحكومته المنتخبة، وفي إطار الشرعية الدستورية، وفق إرادة الشعب التركي "، وفي اليوم التالي أجرى العاهل السعودي سلمان بن عبدالعزيز اتصالا هاتفيا بالرئيس التركي " هنأه بعودة الأمور إلى نصابها، وترحيب المملكة باستتباب الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق". وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية التركية تطورت كثيراً منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدة الحكم، وصلت إلى توقيع اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين الدولتين ، إلا أن الكثير من المحللين ما زالوا يشككون في قناعة السعودية اتجاه حكم أردوغان المساند لجماعة الإخوان المسلمين، معتبرين أن العلاقات بين الدولتين لا تتعدى

تلاقي في العديد من المصالح ولا يرتقي لمستوى التحالف الإستراتيجي. (٢٢)

أما دولة الكويت فقد أشادت " بنجاح الشرعية وانتصار الديمقراطية " ، فيما شجبت البحرين جهود الطرف المنشق داخل الجيش التركي لتغيير " الشرعية الدستورية " لأردوغان. في حين أرسلت عمان مع سفيرها في تركيا برقية تضامن مع الحكومة التركية تضمنت إدانة من مسقط لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا. (٢٣) أما الإمارات فقد مثل الانقلاب الفاشل محطة فارقة في تاريخ علاقاتها مع تركيا، حيث اتهمت بعض وسائل الإعلام المقربة من أردوغان الإمارات بدعم الانقلاب، خاصة بعد قيام بعض وسائل الإعلام الإماراتية مثل قناة سكاي نيوز وقناة العربية عن دعمهما للانقلاب. وتفيد تقارير إعلامية تركية وقطرية بأن وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو ألمح إلى الأمارات حين قال: " إننا نعلم أن دولة قدمت ثلاثة مليارات دولار دعما ماليا لمحاولة الانقلاب في تركيا ". وفي مناسبة أخرى دعا الوزير التركي الإمارات إلى التخلي عن موقفها الحالي، قائلا": " لقد سجّلنا ما قاموا به ". ومع ذلك، فإن تعاطف وسائل إعلام إماراتية أو حتى سعودية مع المحاولة الانقلابية لا يعني تورطه هذه الدول في المحاولة الانقلابية، خاصة بعد أعربت دولة الإمارات، عن ترحيبها "بعودة الأمور إلى مسارها الشرعي والدستوري في تركيا.(٢٤)

مما تقدم ، يتضح إن الموقف الرسمي المعلن لدول مجلس التعاون الخليجي كان داعما" للحكومة المنتخبة (بالشرعية الدستورية) ضد محاولة الانقلاب الفاشلة ، وان تباينت هذه المواقف في توقيتاتها وعباراتها ، لكنها بمجموعها أشادت بانتصار الديمقراطية المتمثلة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبعودة الأمور إلى نصابها في تركيا . وهذا ما أكده جليا" البيان الصادر من الأمانة العامة لمجلس التعاون

الخليجي الذي أكد على حرص دول مجلس التعاون على (أمن واستقرار الجمهورية التركية ورخاء وازدهار شعبها الشقيق، وعلى تعزيز العلاقات التاريخية معها في مختلف المجالات). [٢٥]

وعليه ، من المتوقع أن الموقف الرسمي الخليجي الداعم للحكومة المنتخبة في تركيا سيلقي بظلاله على العلاقات التركية الخليجية التي من المؤمل أن تدخل في مرحلة التكامل والتضامن المشترك ، ويبدو أن الفترة القادمة ستشهد نقلة نوعية وتوجهات وفاقية بين دول الخليج كدول إستراتيجية هامة في الإقليم وتركيا كقوى إقليمية تسعى لبناء سياسة خارجية جديدة بعد الانقلاب وتستند إلى مطالب شعبية مثل تسليم الشيخ فتح الله كولن وتتلاقى أهداف دول الخليج وتركيا في بناء سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة.

ثالثا" : معرقلات تطور العلاقات التركية – الخليجية ما بعد عام ٢٠٠٢ :

توجد بعض الامور والقضايا تعيق من تطور العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي سواء كمنظومة جمعية او ككيانات فردية ، يمكن ان نوجز ابرزها ، بالاتي :

١- الموقف التركي من ثورات الربيع العربي :

لقد تباين الموقف التركي من ثورات (الربيع العربي) من دولة لأخرى، فابتداء، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام السياسي القائم إلي إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا" ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير/ شباط ٢٠١١ ، بل إن قناة (T.R.T) التركية الناطقة بالعربية بثت الكلمة مترجمة مباشرة

كنوع من دعم ثوار التحرير ، فيما عد تحولا" نوعيا" في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة.(٢٦) لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلي تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط . وجاء الموقف التركي أكثر حذرا" في حالة البحرين ، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيرا"، تبنت تركيا مدخلا" مزدوجا" في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم علي الأراضي التركية.(٢٧)

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها. فثمة من يراها مؤشرا" على الطابع البراجماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية

بالأساس. وهناك من يراها مؤشرا" على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها اسيرة لسياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراها آخرون مؤشرا" على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى. ويتلاقى الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا. وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي، لاسيما أن مثل هذا التدخل قد يتم استدعاؤه لاحقا ضد تركيا ذاتها. وفي المقابل، يبدو التفسير الرسمي أقل أحادية، وأكثر شمولا ومرونة، إذ يؤكد اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام، واستمرار مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الأطراف في إطار إعطاء الأولوية للاستقرار في المنطقة، مع إدراك أن تحقيق الاستقرار في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية. ويفسر الخطاب الرسمي اختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى، حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة، ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن/الاستقرار فيها، على ضوء طبيعة التكوين الاثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة.[٢٨]

بغض النظر عن التفسيرات السابقة، فقد أثرت التطورات التي شهدتها المنطقة فيما يسمى احداث (الربيع العربي) في العلاقات التركية –

الخليجية ، فمن ناحيتها دعمت دول الخليج العربية عمليات الإطاحة بالأنظمة السياسية في كل من ليبيا واليمن وسوريا. وقد برز الموقف الخليجي المؤيد لهذه التغيرات السياسية ليس فقط من منطلق مساندة الجماهير والشعوب العربية في مطالبها بالحرية والعدالة والمساواة في الحقوق فحسب، وانما أيضاً بهدف توسيع نطاق نفوذ وتأثير دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط . وبالنسبة لأنقرة فقد ساندت هي الأخرى عمليات تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة ودعمت حق الشعوب في الديمقراطية والإصلاحات السياسية. وعليه فقد جاء موقفها من هذه الثورات الشعبية متوافقاً نوعا" ما مع مواقف الدول الخليجية خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية .[٢٩]

ثم جاء الموقف التركي مما حدث في مصر – لجهة اعتباره انقلاباً عسكرياً والمطالبة بالأفراج عن الرئيس المعزول (محمد مرسي) واعادته إلى الحكم ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك في هذا الاتجاه – غير منسجم مع الموقف الخليجي والذي قدم مساندة قوية لمصر بلغت (١٢) مليار دولار. فقد بدا واضحاً أن الطابع البراغماتي الذي تتسم به السياسة التركية قد بدأ ينزوي لحساب الأيديولوجيا في الحالة المصرية نتيجة التقارب الفكري بين حزبي (العدالة والتنمية) التركي و (الحرية والعدالة) المصري .[٣٠] وهكذا بدت أنقرة على طول الخط أقرب إلى رؤية تيارات الإسلام السياسي وبالتحديد جماعة (الإخوان المسلمين) . بل إن التدخلات التركية في الشأن المصري تجاوزت إعلان المواقف المبدئية إلى استراتيجيات التدخل في الشؤون الداخلية سواء من خلال التحرك على الصعيد الخارجي لحصار القيادات السياسية للمرحلة المؤقتة، أو باستضافة العشرات من التنظيم الدولي للإخوان وتشكيل ظهير إقليمي لأعضائه سواء أكان ذلك على الصعيد الإعلامي أو السياسي. وقد أدى ذلك في مجمله

إلى خلق مشكلات عديدة على مسار علاقات أنقرة بدول الخليج، حيث تنظر الأخيرة إلى جماعة (الإخوان المسلمين) باعتبارها تمثل تهديداً مباشرا" لأمنها القومي وأنظمتها السياسية القائمة. وقد دفع ذلك أيضاً العديد من دول الخليج – وبصفة خاصة كل من الامارات والكويت – إلى تجميد العديد من المشروعات التي كان من المزمع تدشينها في تركيا، هذا بالإضافة إلى قيامها بسحب استثماراتها من تركيا وذلك في محاولة منها للضغط على أنقرة لتعديل مواقفها من ثورة الثلاثين من يونيو في مصر. وقد أوجد هذا التطور حالة من التوتر غير مسبوقة في علاقات الجانبين الخليجي والتركي كونه أوضح أن حالة الفصل بين السياسة والأيديولوجيا التي كانت محركاً أساسياً في تعظيم المصالح المشتركة بين الجانبين أصبحت غائبة. وقد بدت ملامح هذا التوتر في العلاقات من خلال توقف جولات الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى بين الجانبين.[٣١]

٢- تداعيات الأزمة القطرية- الخليجية :

بدأت الأزمة بعد منتصف ليل الـ ٢٣ من شهر مايو/ أيار ٢٠١٧، بعد أن تم نشر تصريحات منسوبة لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية (قنا)، مفادها أن قطر ترى أنَّ إيران تُمثّل ثقلا" إقليميا" وأن ليس من الحكمة التصعيد معها، كما جاء في هذه التصريحات أيضا" لا يحق لأحد أن يتهمنا بالإرهاب لأنه صنّف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، أو رفض دور المقاومة عند حماس وحزب الله .[٣٢] لكن سرعان ما نفت الدوحة أن يكون أمير الدولة قد أدلى بأيٍ من تلكِ التصريحات، وأنه قد تم قرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية واختراق حسابات الوكالة على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن السلطات قد شرعت بفتح تحقيق حول

الموضوع يشارك فيه خبراء من مكتب التحقيق الفدرالي الأمريكي ، وأنها ستعلن نتيجة التحقيقات خلال الأيام القليلة القادمة .[٣٣]

على الفور، أطلقَ الإعلام المدعوم من عدد من دول المنطقة لا سيما من السعودية والإمارات ومصر هجومًا عنيفًا وغير مسبوق على دولة قطر وانهال كيل الاتهامات على الدوحة فيما يخص تمويلها للإرهاب ودعمها للتنظيمات المتطرفة والمحظورة في عددٍ من الدول وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول والعمل على زعزعة أمنها واستقرارها، وعدم احترامها للمواثيق والعهود، لا سيما تلك التي قطعتها على نفسها بعد أزمة سحب سفراء الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) من الدوحة في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٤. ورغم نفي السلطات القطرية الرسمية لصحة تلك الاتهامات، إلا أن ذلك لم يفلح بإيقاف هذا السلوك الإعلامي من قبل وسائل الإعلام تلك تجاه الدوحة أو بتخفيف حدّته على أقل تقدير.

تلى ذلك ، إعلان أربع دول، هي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، فجر يوم الاثنين، الموافق ٥ يونيو / حزيران ٢٠١٧ قطع علاقاتها الدبلوماسية بدولة قطر، وأخذت قرارات متفرقة بشأن منع سفر مواطنيها إلى قطر، وإغلاق المجال البحري والجوي أمام الطائرات والبواخر القطرية .[٣٤] بالإمكان تلخيص مبررات دول الحصار أو المقاطعة في ستة بنود رئيسة، تشكل كلها أو بعضاً منها أسباباً حقيقية للأزمة ، يمكن أن ندرجها ، بالاتي :

١- الخطاب الإعلامي القطري :

مثّل الإعلام القطري واحداً من بين أهم مبررات حصار قطر، حيث اتُهمت بـ (التحريض الإعلامي، والترويج لفكر الجماعات الإرهابية عبر وسائل إعلامها)، وجعلت دول الحصار إغلاق قناة الجزيرة ووسائل الإعلام القطرية الأخرى غير الرسمية شرطاً لرفع الحصار، ورغم أن

الإمارات بررت في رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة أسباب مطالبتها بإغلاق قناة الجزيرة بأنها تمثل منصة لتنظيمات مثل القاعدة و"داعش"، وأنها تبث خطابات لخالد مشعل ومحمد الضيف وحسن نصر الله ورمضان شلح، إلا أن المطالبة بإغلاق الجزيرة ووجهت برفض واسع من قبل مؤسسات صحفية وحقوقية دولية، ما دفع دول الحصار للتراجع، لتطالب لاحقاً بإيقاف قطر كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف. [٣٥]

٢- موقف قطر من ثورات الربيع العربي :

أن قطر لم تتعامل مع ثورات الربيع العربي كما تعاملت معها دول الخليج الأخرى، فقد اختارت القيادة القطرية أن تدعمَ ما اعتبرته حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها، وانتفاض تلك الشعوب في وجه الحكّام المستبدين من أجل حصولها على حريتها وصون كرامتها . فقدّمت الدوحة الدعم السياسي والمادي لتلك الثورات التي أوصلت جماعات تيار الإسلام السياسي – من خلال صناديق الاقتراع– لا سيما جماعة الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في عددٍ من الدول كمصر وتونس. في حين أن دول الخليج الأخرى كالسعودية والإمارات صنفت تلك الجماعة بالإرهابية ووصفتها بالمتطرفة وحظرت جميع أنشطتها على أراضيها، نظرا" لقناعة تلك الدول بأنّ جماعات تيار الإسلام السياسي تمتلك أيديولوجية تسعى للإطاحة بالحكم في دولها، وقد تم الإعلان في دولة الإمارات العربية المتحدة عن إيقاف واعتقال عناصر عدد من خلايا تلك المجموعات .[٣٦]

٣- الاتهامات بالتدخل القطري في الشؤون الداخلية لدول الخليج :

اتهمت الدول الخليجية قطر بالتدخل في شؤونها الداخلية، والعمل على شق الصف الداخلي السعودي، وزعزعة أمن البحرين، ومنح جنسيتها للمعارضين الخليجيين، ورغم أنه لا يمكن البت في حقيقة تلك الاتهامات

كلها، إلا أن الملاحظ أن الخلاف الخليجي تصاعد بشكل سريع ومفاجئ؛ تزامناً مع إقالة الأمير محمد بن نايف عن ولاية العهد لصالح الأمير محمد بن سلمان.(٣٧)

٤- علاقة قطر بإيران :

أن علاقة قطر بإيران -بحسب الدول التي قطعت علاقاتها مع الدوحة- هي مثار ريبةٍ. ولا شك بأنّ رؤية الطرفين إلى تلك العلاقة مختلفة بشكلٍ جوهري؛ حيث تعتبر المملكة العربية السعودية إيران بمثابة عدوها اللدود وانها لا تألوا جهدا" بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتعتبر الرياض أن الخلاف مع إيران هو خلافٌ قائمٌ على أسسٍ عقائدية، بينما ترى الدوحة أن الخلاف معها هو خلافٌ سياسي يمكن مناقشته من خلال الحوار وطاولة المفاوضات؛(٣٨) من هنا دعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطابه الذي ألقاه من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعات دورتها الثامنة والستين في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، دعا الأطراف العربية لبدء حوارٍ بنّاءٍ مع إيران، واقترح أن تستضيف بلاده هذه الحوار ، لكن دعوته هذه لم تلقَ اهتماما" من قبل عددٍ من دول الخليج ولا سيما من السعودية، حيث للرياض أسبابها في رفض الجلوس على طاولة حوار مع إيران، وأهم تلك الأسباب ، حسب الرؤية السعودية ، انعدام الثقة بين الطرفين، كما أن هناك تشكيكٌ بمصداقية الطرف الإيراني في تنفيذ بنود أي اتفاقية في حال إبرامها، نظرا" لتعقُّد الهرم السلطوي وتشابكاته في طهران من حيث الصلاحيات، بين ما هو سياسي وما هو تشريعي وما هو ديني.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أن الدوحة تتشارك مع طهران في أكبر حقلٍ للغاز في العالم (حقل الشمال)، وبالتالي فإنَّ لقطر مصالح اقتصادية فيما يخص علاقتها بإيران، يصعبُ التنازل عنها لا سيما عندما نعلم أن كلا الدولتين يأتيان في المرتبة الثانية

والثالثة بعد روسيا الاتحادية في احتياطات الغاز الطبيعي عالميا".[٣٩]

٥- تمويل التنظيمات الإرهابية: على الرغم من النص صراحة في الوثائق لاتفاق الرياض عام ٢٠١٣ وآليته التنفيذية واتفاق الرياض التكميلي عام ٢٠١٤، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخمسة من جانب، ودولة قطر من جانب آخر ، على التزام الأخيرة بعدم تقديم التمويل المادي والدعم المعنوي للتنظيمات التي تهدد أمن واستقرار دول المجلس في اليمن أو سوريا أو غيرها؛ فإن تتبع سلوك قطر منذ توقيع الاتفاقية عام ٢٠١٣، يُظهر قيامها بعكس ذلك. فعلى سبيل المثال، موّلت قطر في سوريا تنظيم "أحرار الشام". كما أن هناك العديد من الأدلة على وجود دعم قطري مباشر لـ"جبهة النصرة"، وقد عقد مسئولون في الاستخبارات القطرية لقاءات عدة مع قادة الجبهة، لـ"غسل سمعتهم" وإعادة تأهيلهم من خلال إقناعهم بإعلان انفصالهم عن تنظيم "القاعدة"، مقابل الحصول على الدعم المادي والسلاح. ويبدو أن التنظيم استجاب لذلك في مناورة منه للبقاء، وهو ما انعكس في تغيير التنظيم اسمه إلى "جبهة فتح الشام"، وإعلان النأي بنفسه عن "القاعدة".(٤٠)

كما أشار وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهن إلى أن " قطر حليف الولايات المتحدة منذ فترة طويلة ، قامت منذ عدة سنوات بتمويل حماس بشكل علني ، وهي مجموعة لا تزال تقوض الاستقرار الإقليمي. وتشير التقارير الصحفية إلى أن الحكومة القطرية تدعم أيضا" الجماعات المتطرفة العاملة في سوريا ". كما لفت الانتباه إلى البيئة "المتساهلة" في قطر التي سمحت لجمع التبرعات للجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش). [٤١]

اما فيما يتعلق بتداعيات الازمة القطرية – الخليجية على العلاقات التركية بدول مجلس التعاون الخليجي

، فقد واجهت منعطفا" جديدا" بعد الازمة تمثل بتوتر العلاقات مع دول الحصار او المقاطعة وتأزمها ، كرد فعل على الموقف التركي المساند لدول قطر، والذي تمثل بموافقة البرلمان التركي في ٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٧ ، على قرار يقضي بنشر قوات تركية في قطر كجزء من الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين الدولتين والتي تسمح بإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، وسارع الرئيس التركي لإصدار هذا القرار، وباشرت تركيا في إرسال بعض من افراد الجيش التركي ومعداته إلى قطر.(٤٢)

كذلك استنكر الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) عزل قطر من قبل عدد من الدول العربية ، واصفا" قرار قطع العلاقات مع قطر بأنه " غير إنساني ومخالف لتعاليم الإسلام "، وقال قرار قطع العلاقات مع قطر " بمثابة إصدار حكم بالإعدام ضدها " ، ونفى اردوغان الاتهامات الموجهة إلى قطر مشدداً على أنها أظهرت موقفاً حازما" ضد تنظيم الدولة الإسلامية جنبا" إلى جنب مع تركيا، ودعا إلى مساعدة قطر للتغلب على تأثيرات الأزمة، وحث السعودية على المبادرة لحلها .(٤٣)

وللتخفيف من الآثار الاقتصادية للحصار المفروض على قطر، أرسلت تركيا عبر الجو شحنات من منتجات الألبان والدواجن والعصائر إلى الدوحة وزعت في أسواقها لسد العجز الموجود حول تلك السلع،(٤٤) ومع كل ذلك حرصت تركيا قدر الإمكان ألا يقود وقوفها إلى جانب قطر إلى توتر علاقاتها مع السعودية والإمارات والبحرين ، فقد سارع المتحدث باسم الحكومة التركية (نعمان قورتولموش) إلى التوضيح أن الأمر ليس متعلق بقطر أو أية دولة أخرى، وإنما بزيادة التوتر في المنطقة وتحويل الصراعات داخلها إلى أزمات وفوضى. وهو ما أكد عليه وزير الخارجية التركي (جاويش أوغلو) أيضاً بقوله :(أن وقوف تركيا مع قطر لا يعني أنها ضد أحد أو أنها

اختارت أحد الأطراف، موضحا" أن إقامة قاعدة تركية في الدوحة جاء تفعيلا" للاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين عام ٢٠١٤، ولا تعني أنها رد فعل على فرض السعودية والإمارات والبحرين حصاراً جوياً وبرياً وبحرياً ضد قطر أو لحماية قطر من هجوم محتمل من دول الحصار).[٤٥] من جهته طالب رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدريم) الدول أطراف الأزمة الخليجية إلى التهدئة ، موضحا" بان بلاده تبذل كل أشكال الجهود من أجل التوصل إلى حل للمشاكل عبر الحوار والتشاور والتأني . وأضاف، أن "المنطقة لا تستطيع تحمل مشاكل جديدة وحالة عدم استقرار جديدة .[٤٦]

وبرغم الحرص التركي على عدم الظهور بالانحياز الكامل مع قطر، فقد ارتد هذا الموقف على العلاقات التركية مع الدول التي تبنت مقاطعة قطر وأثار قدرا" من التوتر معها، فبعد موافقة البرلمان التركي على قرار إنشاء القاعدة العسكرية التركية ونشر بعض القوات والمعدات العسكرية في قطر أعلن وزير الخارجية الاماراتي عبر تغريدة له على حسابه في تويتر بأن (الحل يأتي عبر الدبلوماسية لا اللجوء إلى الحليف الايراني والتركي).(٤٧) ولم يكن الرد السعودي مختلفاً، فرغم علاقاتها القوية بأنقرة إلا أن الرياض تجاهلت دعوة الرئيس التركي للعاهل السعودي بوصفه الشقيق الأكبر لبقية دول الخليج للتدخل لحل الأزمة مع قطر، وأكثر من ذلك شنت بعض الصحف السعودية حملة ضد تركيا متهمة إياها بدعم قطر في إطار ما تصفه بدعم مشروع (جماعة الإخوان المسلمين) ، فقد نشرت صحيفة عكاظ المقربة من الدوائر الأمنية السعودية في يوم ٧ / ٦ / ٢٠١٧، خبرا" رئيسيا" بعنون : (مصادر ل "عكاظ" مخطط إخواني مشبوه برعاية تركية لدعم قطر). [٤٨] . كما أن تغيير وزير الخارجية التركية لمسار جولته في منطقة الخليج يعكس اجواء التوتر الحاصل بين

الرياض وانقرة، فقد ألمح أن زيارته ستكون إلى قطر ومن الممكن أن تكون إلى السعودية أيضا"، غير أنه انتقل بعد زيارته إلى الكويت بعد إن أنهي زيارته لقطر في مؤشر إلى عدم رغبة الرياض بهذه الزيارة، أو إلى تقديره بعدم جدواها في ظل تشدد المواقف السعودية والاماراتية. وهذا مؤشر واضح على تأزم العلاقات وتوترها . وهو الأمر الذي لا تتمناه تركيا نظرا" للأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية كقوة إقليمية من جهة وكشريك تجاري مربح من جهة أخرى، فقد كان من المخطط رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين ليبلغ قرابة (٢٠) مليار دولار في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يعد مهما" جدا" للاقتصاد التركي في ظل انتكاساته المتعاقبة بسبب العمليات الإرهابية والحرب في سوريا ومحاولة الانقلاب في تركيا في تموز ٢٠١٦.[٤٩]

إن مراقبة التصريحات الرسمية الصادرة عن الأطراف المعنية بهذه الأزمة) تصريحات المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين على وجه الخصوص(تظهر أن القرارات قد اتُخِذت بشكل حاسم وبما لا يقبل أنصاف الحلول، وبما أن الرد القطري لم يكن لينا" ولم يُظهر أي تنازلات حتى الآن، فإن احتمال فشل الوساطات والتصعيد الشامل غير مستبعد على الإطلاق .وفي ظل الدعم التركي الكبير لقطر، فإن نشوب أزمة سعودية تركية موازية للأزمة الخليجية تبقى احتمال قائم ضمن الحسابات، في حال عدم مقدرة أنقرة على الإبقاء على مستويات التوتر منخفضة، لكن وبالوقت نفسه ، فإن خسارة قوة إقليمية صديقة بحجم وموقع وأهمية تركيا، لن يكون أيضا" من مصلحة المملكة العربية السعودية خصوصا" بالنظر إلى عمق صراعها الايديولوجي مع ايران وشدة التوترات المحيطة بها .

إن هذا يطرح سؤالًا مهما" وهو إلى أي مدى يمكن أن تستمر تركيا باستراتيجية الدعم الحذر لقطر دون

أن تخسر صداقاتها في المنطقة ؟ تبدو الإجابة متعلقة بتقييم أهمية تركيا بالنسبة للمملكة العربية السعودية وحلفها الجديد، ولكن الأمر المؤكد أن تركيا حريصة كل الحرص على الوجود ضمن اللاعبين الأساسيين في الساحة الخليجية .ولفهم هذا الحرص ينبغي ادراك الأهمية الاستراتيجية لهذه الفرصة حيث إنها المرَة الأولى التي يتمكن فيها الساسة الاتراك من إيجاد موطئ قدم لهم في منطقة الخليج العربي منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية، خاصّةً في ظل الاهتمام الكبير للساسة الاتراك بالشرق والذي لا يمكن إنكاره، والذي ازداد كنتيجة لخيبات الأمل الناجمة عن المعوقات التي يحرص الاتحاد الأوروبي على وضعها في وجه عضوية تركيا .الإدارة التركية تريد دورا" فاعلًا في الحل أيا" كان السيناريو المطروح للخروج من هذه الأزمة، ولكنها بذات الوقت ستعمل جاهدة لإبقاء علاقاتها الخليجية بمنأى عن انعكاسات الأزمة الحالية دون أن تساوم على استقلالية حليفها الأقرب قطر .

٣- قضية اغتيال خاشقجي والعلاقات التركية – الخليجية :

شكل مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في ٢ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٨، في القنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا عامل توتر في العلاقات التركية – السعودية ، ورغم إصرار الرواية الرسمية السعودية على أن ولي العهد (محمد بن سلمان) لم يكن على علم بما حدث لخاشقجي في إقرار المملكة الرسمي، في ٢٠ أكتوبر / تشرين الاول ، بمقتل خاشقجي داخل قنصليتها في إسطنبول، بعد ١٨ يوماً من إعلانها عدم صلتها بالقضية- فإن ما يقضُّ مضاجع الملك سلمان وولي عهده هو تلويح أردوغان بكشف التفاصيل و" تعريتها " حسب تعبيره، وهو ما فسره مراقبون بأنه تلميح إلى كشف تفاصيل تؤكد ضلوع بن سلمان الشخصي في الجريمة.[٥٠]

لقد أدّت الحادثة إلى إنهاء خدمات عدد من الضباط بالاستخبارات العامة السعودية على رأسهم أحمد عسيري نائب رئيس الاستخبارات، إضافة إلى عزل سعود القحطاني المستشار بالديوان الملكي السعودي من منصبه ، وتشكيل لجنة برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لإعادة هيكلة رئاسة الاستخبارات العامة السعودية ، وأعلنت المملكة عن التزامها بتقديم جميع المتهمين إلى العدالة، ومحاسبة جميع المتورطين «بالحادثة»، فيما أعلن البيت الأبيض في بيانٍ رسمي عن مواصلة الولايات المتحدة متابعة التحقيقات على المستوى الدولي في مقتل جمال خاشقجي، وقد رحّب الرئيس الأمريكي بالإعلان السعودي، فيما أعلن مصدر سعودي لرويترز أن ولي العهد السعودي « لم يكن لديه علم بعملية خاشقجي» كاشفا" عن عدم وجود أي « أوامر بقتله أو حتى بالتحديد خطفه ولكن هناك أمرا" دائما" من رئاسة الاستخبارات بإعادة المعارضين للمملكة» بحسب تعبيره .[٥١] وقد جوبهت الادعاءات السعودية بالرفض من الجانب التركي ، ففي خطابه امام البرلمان التركي ، رفض أردوغان بشدة ادعاء السعودية بأن وفاة خاشقجي كانت عرضية ، وبدلاً من ذلك ، قال إن وفاة خاشقجي كانت نتيجة جريمة قتل شرسة مع سبق الإصرار والترصد.[٥٢]

وفي تطور جديد للقضية لوح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، في ٥ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ بأن بلاده لن تتردد في اللجوء إلى تحقيق دولي حول مقتل الإعلامي السعودي جمال خاشقجي إذا حصل انسداد في مسار القضية، على حد تعبيره. وقال جاويش أوغلو إن " التحقيق مستمر وسنواصل حتى النهاية "، مضيفا" : " لن نتردد في اللجوء إلى التحقيق الدولي إذا حصل انسداد في مسار القضية "، وفقا" لما نقلته وكالة أنباء "الأناضول" التركية الرسمية. وجاء تصريح جاويش أوغلو

بعدما طلب المدعي العام لإسطنبول إصدار مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الاستخبارات السعودية السابق أحمد عسيري والمستشار السابق بالديوان الملكي سعود القحطاني، واتهمهما بالتخطيط لقتل الإعلامي السعودي جمال خاشقجي . وقال حسن يلمظ القائم بأعمال مدعي عام إسطنبول، في الطلب الذي قدمه لمحكمة تركية، إنه توجد " شكوك قوية " في أن سعود القحطاني وأحمد عسيري ضمن المخططين للعملية .[٥٣] ان ما يزعج الطرف التركي في الموضوع هو ان الواقعة مروعة و جريمة بشعة جرت حصرا" داخل تركيا و على أراضيها وهذا انتهاك خطير و غير مسؤول لسيادتها، ثانيا" ان ما جرى . أي اغتيال خاشقجي . حسب تركيا هو استهتار و استفزاز من المملكة غير مسبوق للدولة التركية ومكانتها الإقليمية و الدولية و محاولة توريطها وتشويه صورتها.

وعليه ، ستلقي قضية خاشقجي – بلا شك– ظلالها السلبية على العلاقات التركية/السعودية بشكل خاص، والتركية الخليجية بشكل عام ، لاسيما دول الحصار والمقاطعة لدولة قطر الحليف الرئيس لتركيا في المنطقة ، وقد يكون للقضية تداعياتها المباشرة على التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الدولتين بما يشمل طرد البعثة الدبلوماسية السعودية من تركيا، باعتبارها خرقت اتفاقية فيينا – وهو ما لمح إليه أردوغان مراراً– في حال ثبت تورط القنصلية. لكن من غير المتوقع أن تصل الأمور إلى حد القطيعة بينهما ، لحرص تركيا على العلاقات مع السعودية –خصوصاً في ظل الأزمة المالية الحالية– من جهة؛ ولتقديمها الحادثة باعتبارها أزمة دولية لا توتراً ثنائياً مباشراً بينها وبين الرياض من جهة أخرى.

رابعا" : البعد الاقتصادي في العلاقات التركية – الخليجية :

هل يصلح الاقتصاد ما أفسدته السياسة ؟ ام تفسد السياسة ما يسعى الاقتصاد الى إصلاحه ؟ هذا ما سنحاول إثباته من استعراضنا

للمؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة ادق عن مسار العلاقات التركية – الخليجية : نحو التطور أم التدهور ؟

١- التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي :

تعد التجارة الخارجية اللغة الأكثر وضوحاً التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين الدول المبنية على أساس المصالح المشتركة ، بلغت قيمة التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي (٤،٧٨١) مليون دولار عام ٢٠٠٦ أرتفع الى (١٥،٩٨٣) مليون دولار عام ٢٠١٦ . (جدول ١) بلغت قيمة إجمالي صادرات دول المجلس لجمهورية تركيا نحو (٦،٠٩٥) مليون دولار عام ٢٠١٦ مقارنة بقيمة (١،١٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٦ ، كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من جمهورية تركيا في العام ٢٠١٦ ما قيمته (٩،٨٨٨) مليون دولار مقابل (٣،٦٣٦) مليار دولار في العام ٢٠٠٦.

شهد عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ عجزا" في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية تركيا، وذلك لاستمرار ارتفاع قيمة واردات دول المجلس من جمهورية تركيا على حساب صادرات دول المجلس لجمهورية تركيا خلال العامين انفي الذكر، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري نحو (٣،٧٩٣) مليار دولار في العام ٢٠١٥م مقارنة ب(٢،٤٩٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٦.

مما تقدم ، يتضح ان التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي شهد ارتفاعا" ملحوظا" رغم التوتر السياسي الذي شاب علاقات تركيا مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما السعودية و الامارات والبحرين ، بفعل الموقف التركي من أحداث الربيع العربي ، ودعمها لقطر في ازمتها الخليجية ، وقضية اغتيال خاشقجي ، ويمكن ان

نعزوه الى فاعلية استراتيجية تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية الخاصة بعمليات (البحث عن أسواق جديدة) وازدهار سياسات التصدير بديلاً عن أية (برامج أيديولوجية) ، وذلك فيما أُطلق عليه (السياسات التجارية) الجديدة لأنقرة.

٢- الاستثمارات المشتركة : تعد الاستثمارات أحدى أهم مؤشرات تطور ومتانة العلاقات بين أي طرفين دوليين، فتركيا تعد واحدة من أفضل الوجهات الاستثمارية التي يسعى إليها المستثمرين الخليجيين، وقد تضاعفت استثماراتهم خلال السنوات الماضية بعد السياسة الانفتاحية التي اتبعتها الحكومة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، فقد قامت بفتح العديد من المجالات الاقتصادية بشكل كامل للمستثمرين الأجانب. ووفقا" لإحصائيات الوكالة التركية لدعم وتنمية الاستثمارات ، فأن حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا ، بلغ (١٩) مليار دولار عام ٢٠١٧، أي ما يعادل نحو (٩،٤%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا.(٥٤) وتعد دول الخليج هي ثالث أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في تركيا، وذكرت احصائيات وزارة الاقتصاد التركية أن هناك (١،٩٧٣) شركة خليجية عملت في تركيا في عام ٢٠١٧. (جدول ٢)

جدول (١) حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي لعامي

(٢٠٠٦ ، و ٢٠١٦) (مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٦	٢٠١٦
	الصادرات	
التركية	الواردات	
التركية	اجمالي حجم التبادل التجاري الصادرات	
التركية	الواردات	
التركية	اجمالي حجم التبادل التجاري	
الامارات	١،٩٨٦ ٣٥٢	٢،٣٣٨ ٥،٤٠٦ ٣،٧٠١ ٩،١٠٧
السعودية	٩٨٣ ٦٢٣	١،٦٠٦ ٣،١٧٥ ١،٨٣٥ ٥،٠١٠
قطر	٣٤٢ ٦٦	٤٠٩ ٤٣٩ ٢٧١ ٧١٠
الكويت	٢١٩ ٥٦	٢٧٥ ٤٣١ ١١١ ٥٤٢
البحرين	٣٥ ٤٥	٨٠ ١٩٣ ١٢٨ ٣٢١
عمان	٧١ ٢	٧٣ ٢٤٤ ٤٩ ٢٩٣
الاجمالي	٣،٦٣٦ ١،١٤٤	٤،٧٨١ ٩،٨٨٨ ٦،٠٩٥ ١٥،٩٨٣

Source: The Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (OxGAPS) , TURKEY-GCC TRADE AND BUSINESS RELATIONS , .Vi University of Oxford , 2017 , p.
https://www.oxgaps.org/files/turkey-gcc_tarde_and_business_relations_2017.pdf

اما بالنسبة لسوق العقارات بتركيا، فقد كان مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر النشطاء في السوق، اذ تشير الاحصائيات ان مواطني دول مجلس التعاون الخليجي قاموا بشراء ما يزيد عن ربع العقارات التي يتم بيعها للأجانب، فقد وصل عدد العقارات التي اشتراها المستثمرون الأجانب في تركيا عام ٢٠١٧ إلى ١٥٣٨٢ عقاراً، في حين

أن ٤٠٠١ عقاراً قام بشرائها المستثمرون الخليجيون . (جدول ٣) ، فقد تمكن المستثمرين السعوديين من حجز المرتبة الثانية كأكبر المستثمرين شراءا" للمنازل التي يتم بيعها للأجانب في تركيا ، في حين أن المرتبة الثالثة كانت من نصيب المستثمرين الكويتيين.

جدول (٢) عدد الشركات الخليجية العاملة في تركيا عام ٢٠١٧

الدولة	عدد الشركات
السعودية	١،٠٣٦
الامارات	٤٤٥
الكويت	٢٩١
قطر	١١٧
البحرين	٦٣
عمان	٢١
الاجمالي	١،٩٧٣

Source: The Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (OxGAPS) , TURKEY– GCC TRADE AND BUSINESS RELATIONS , .Viii University of Oxford , 2017 , p.
https://www.oxgaps.org/files/turkey–gcc_tarde_and_business_relations_2017.pdf

ويعزو محللون اقتصاديون اسباب تدفق الاستثمارات الخليجية الى توجه تركيا إلى الاقتصاد الإسلامي الذي شجع على ضخ مستثمري الخليج المزيد من الاستثمارات بها، كما شجع على ذلك أيضًا تخفيف الحكومة التركية من قيود الملكية الأجنبية، إذ أصدرت الحكومة في السنوات الأخيرة قانوناً عقارياً جديداً يتيح للأجانب تملك الأراضي والشقق السكنية والعقارات بشكل حر وكامل، دون اشتراط الإقامة داخل البلاد، مما

أتاح لكثير من المستثمرين شراء العقارات، ودفع شركات عربية إلى التوجه من أجل الاستثمار وإقامة مشاريع تطوير عقاري في تركيا.

جدول (٣) عدد المنازل المباعة في تركيا لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
السعودية	٢،٧٠٤	١،٨٨٦	٢،٣٠٧
الكويت	٢،١٣٠	١،٧٤٤	١،٢٣٥
قطر	٣٣٢	١٩٢	١٨٠
الامارات	٢٧٧	٢٥٦	٢٧٩
اجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	٤٣،٤٤٣	٤٠،٧٨٥	٤٠،٠٠١
مجموع المنازل المباعة للأجانب	٢٢،٩٩١	١٨،٣٩١	١٥،٣٨٢
نسبة دول المجلس (%) من مجموع المنازل المباعة	٢٣,٧	٢٢,٢	٢٦

Source: The Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (OxGAPS) , TURKEY–GCC TRADE AND BUSINESS RELATIONS , University of Oxford , 2017 , p. ٢٧.
https://www.oxgaps.org/files/turkey-gcc_tarde_and_business_relations_2017.pdf

٣- قطاع السياحة : تحتل تركيا موقعا" متميزا" ضمن قائمة أفضل عشرة وجهات سياحية في العالم ، ويلعب القطاع السياحي دورا" مهما" في الاقتصاد التركي حيث حقق هذا القطاع دخلا" بلغت قيمته (٣٢) مليار دولار أنفقها نحو (٢١) مليون سائح عام ٢٠١٦ .[٥٥] للسياح العرب، أهمية كبيرة في تحريك قطاع السياحة بتركيا، وخاصة السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تجذب تركيا آلاف السياح العرب سنوياً ، قدر

عددهم ب(١١٠،٣٣٩) سائح عام ٢٠٠٨ ارتفع بشكل ملحوظ الى (١٢٥٧،٤١٩) سائح عام ٢٠١٧ .(جدول ٤) ، وذكر رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة جنوب بحر مرمرة التابعة لاتحاد الوكالات السياحية (حسن اريديم) ، مقيماً للوضع السياحي في تركيا بقوله: (باتت تركيا مكاناً يستقطب السياح العرب القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي من اجل التسوق ولقضاء حاجياتهم من الملابس والأقمشة والستائر والمفروشات والهدايا، فيعودون إلى بلادهم محملين بالحقائب الممتلئة) . وتابع رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة جنوب بحر مرمرة حديثه بقوله : (أن السياح القادمين من مجلس التعاون الخليجي ينفقون عشرة أضعاف ما ينفقه السياح الأوربيين، فبهذا أن مئة ألف من السياح العرب يساوون مليون من السياح الأوروبيين) . وأكّد المسؤول التركي أن على وزارة الثقافة والسياحة التركية، الاهتمام بهذا الجانب ، لكي تزيد من فعاليتها باستضافة المزيد من السياح الخليجيين، فهم لا يفضلون تركيا فقط لجمالها الطبيعي وما تمتلكه من شواطئ وسواحل وبجار، ولكن ايضاً لاهتمام تركيا بتقديم السياحة العلاجية. كما تمتاز تركيا بتقاربها الثقافي الكبير في العادات والتقاليد مع دول الخليج.(٥٦)

جدول (٤) عدد السياح من دول مجلس التعاون الخليجي الى تركيا للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠١٧)

الدولة	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧
البحرين	٨،٠٨١	٩،٣٧٥	٦٩،٢١٩٤١،٥٠٥٢٤،٣٠٥١٣،٣٤٢			
الكويت	١٣٣،١٢٨٦٥،١٦٧٢٧،٢٨١٢٢،٠٨٤			١٧٩،٩٣٨		٣١٠،٦٠٣
قطر	٤،٨٦٢	٦،٠٤٣	٣،٩٧١	٥٦،٠٦٨٣٢،٦٨١٢٩،٧٤٣		
السعودية	١٧٥،٤٦٧٨٤،٩٣٤٥٥،٦٣٦			٣٤١،٧٨٦		٥٣٠،٤١٠
	٧٦٦،٧٧٣					
الامارات	٥٤،٧٥٦٣٨،٣١٥٥٣،٧٣٦٤٨،٠٧١٣٠،٤٨٠١٩،٦٧٦					
الاجمالي	١١٠،٣٣٩		١٥٨،١١٣		٣٠٦،٠١٨	٥٨٢،٦٩٨
	٨٢٢،٨٤٩		١٢٥٧،٤١٩			

Source: The Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (OxGAPS) , TURKEY–GCC TRADE AND BUSINESS RELATIONS , University of Oxford , 2017 , p. .٣٤
https://www.oxgaps.org/files/turkey-gcc_tarde_and_business_relations_2017.pdf

٤– قطاع الطاقة :

من دوافع التوجه الاقتصادي التركي نحو منطقة الخليج العربي ، هو رغبتها في تأمين احتياجاتها من النفط الخام ، اذ تشير الاحصائيات الى ان تركيا تستورد أكثر من ٩٠% من احتياجها النفطي من الخارج ، مما يضعها على رأس قائمة الدول التي تستهلك أغلى أنواع الوقود على مستوى العالم، إذ يصل سعر لتر البنزين فيها إلى حوالي (٢،٥ دولارا") ،(٥٧) وفي المقابل فأن منطقة الخليج العربي هي مركز الثقل النفطي العالمي إنتاجاً واحتياطياً ، فقد بلغ إنتاجها عام ٢٠١٦ حوالي (٢٦٤٧٣,٥) ألف برميل يومياً ، يشكل نسبة (٣٣,٥ %) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط

الخام ، ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الأكبر منه ، إذ بلغ إنتاجها خلال العام نفسه (١٨٢٥١,٥) ألف برميل يوميا" ، مشكلا" نسبة (٦٨,٩ %) من إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي ، ونسبة (٢٣,١ %) من إجمالي الإنتاج العالمي . (٥٨) في حين بلغ الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج حوالي (٧٩٧,٩٩) مليار برميل عام ٢٠١٦ أي ما يعادل (٦٢,٤ %) من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام البالغ (١٢٧٨,٢) مليار برميل، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الأكبر منه ، وبما يعادل (٦٢,٢ %) من إجمالي احتياطي منطقة الخليج العربي ، ونسبة (٣٨,٨ %) من إجمالي الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٦.(٥٩)

من هنا ، فان احد اهم دوافع تركيا لتنمية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي هو رغبتها في تأمين احتياجاتها النفطية .

خامسا" : السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية – الخليجية :

يعد استشراف المستقبل بمثابة اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من السيناريوهات والتوقعات حول ظاهرة معينة آو مجموعة من الظواهر عبر فترة زمنية معينة ممتدة قليلا" لأبعد من عقدين من الزمان ،ولا يقف استشراف المستقبل عند اعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه ، بل انه يتجاوز ذلك إلى التبصر في الشؤون المستقبلية والى أعادة قراءة الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية وبما يتيح امكانية معرفة مشاهد متعددة للمستقبل.(٦٠) ان الخيارات المستقبلية للعلاقات بين الدول ،غالبا" ما تقدر من خلال عاملين اساسيين: الاول، هو ما لدى كل من الطرفين ليتبادله مع الاخر، وما النفع والضرر الذي يمكن ان يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل. والثاني ، هو

تأثير العلاقة بين طرفين او اكثر في علاقة كل منهما بالكيانات السياسية الاخرى.(٦١) ومن البديهي ان عناصر استشراف العلاقات السياسية ليست أبدية، إنما تتغير تبعا" لمقتضيات الزمان والمكان.

ان الغرض الاساسي من هذا المبحث ، هو محاولة استكشاف عوامل التجاذب والتنافر في العلاقات التركية الخليجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وبما ينعكس بلا شك على الامن والاستقرار في المنطقة.

ولابد هنا من طرح تساؤل اساسي : الغلبة لمن ؟ هل هي لعوامل التجاذب ام لعوامل التباعد؟ ان الافتراض الذي نحاول اثباته هنا هو ان عوامل التجاذب ترجح في كفة الميزان على عوامل التباعد، ولكن بشرط وجود عوامل حسن الثقة وصرف النظر ما أمكن عن التأثيرات الخارجية التي يمكن ان يكون لها دور في العلاقات الايجابية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي . ومن الطبيعي، ان اعطاء الاهمية لعوامل التباعد بالإضافة الى وجود عامل سوء الثقة والتأثير الذي تمارسه بعض العوامل الخارجية سيؤدي الى حالات تأزم وتوتر بين الطرفين .

وانطلاقا" من هذه الرؤى ، سنحاول ان نستشرف الافاق المستقبلية للعلاقات التركية– الخليجية من خلال البحث في ثلاثة سيناريوهات اساسية ، هي :

اولا": السيناريو الأول : تدهور العلاقات :

لا تخلو العلاقات الدولية من المشاكل والازمات ، ولا يمكن تصور علاقة بين دولتين، في أي عصر وفي أي مكان ، قائمة على اساس التفاهم والتعاون المطلق ، وما دام الامر كذلك ، فأن هذا الوضع ينطبق على حقيقة الاوضاع بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي .

لذا يرتكز هذا الخيار على الحساسية العالية التي يبديها أي من الطرفين ازاء مواقف وسياسات الطرف الاخر ،لا سيما تلك التي لها علاقة

بمصالح واهداف أي من الطرفين تجاه الاخر ،الامر الذي يدعو كلا" منهما الى تعظيم قدراته ووسائله على ادراك الحاجة المتزايدة لوعي الاخطار والتهديدات التي يتسببها الطرف الاخر والتحسب لمجابهتها مما يجعل امر تدهور العلاقات واحتمال تأزمها امرا" واردا" بالرغم من تفعيل عوامل تغييبه ، لاسيما ان هذا الخيار له مؤيدوه في كلا الطرفين مما لا يجعل الدوافع والحوافز فاعلة باتجاه تهميشه الى ما لانهاية .

ومن المؤشرات المرشحة لتأزم العلاقات التركية الخليجية :

١- تباين المواقف من ثورات ما يسمى الربيع العربي : التي أحدثت انعكاسا" سلبيا" على العلاقة ما بين الدول الخليجية وتركيا، وذلك نتيجة التباين في وجهات النظر بملف ربيع الثورات العربية، وهذا ما دفع السعودية والامارات والبحرين الى التحفظ على الدور التركي حينا، والارتياب من تحركاته السياسية والعسكرية حينا اخر، وذلك منذ المواقف المتباينة فيما بينهما بالملف السوري واليمني وحتى الملف المصري ، وقد زادت الدول الخليجية من تحفظاتها على امتداد النفوذ التركي منذ القرار الخليجي بحصار قطر، حيث باتت تنظر الى ذلك النفوذ بشيء من الريبة والشك ، وفي الوقت الذي تعتبر فيه تركيا بان ما يجري في المنطقة العربية من رياح تغيير هي بمثابة بداية لنظام الشرق الأوسط الجديد، ولذلك تسعى الى تامين وجودها فيه كعامل مؤثر وفاعل ، فان السعودية والامارات ودول المجلس الاخرى ما عدا قطر تنظر الى ما يجري على انه بداية لعدم استقرارها ،ومن هنا بدأت بعض المواقف فيما بينهما في حالة من التناقض .

ان ما يخيف الدول الخليجية بشكل عام، والسعودية والامارات بشكل خاص من تركيا هو نمو النفوذ التركي في العالم العربي وذلك بسبب دعمها لجماعة الإخوان المسلمين ، وهذا ما جعل البعض يتساءل فيما اذا

كانت تركيا تحاول إعادة امجاد الدولة العثمانية من خلال علاقاتها وارتباطاتها بالإخوان المسلمين ، حيث يعتبر أردوغان من أكبر الداعمين لتوسع الإخوان المسلمين في العالم العربي، بالإضافة لما تمتلكه تركيا من علاقات مع اجنحة الاخوان المسلمين ، سواء تلك التي وصلت الى قمة السلطة ومن بينها حزب النهضة في تونس، وكذلك مع حزب العدالة في المغرب ، او حتى مع تلك الاجنحة التي تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة وأصبحت ذات تأثير في الحياة السياسية في بلدانها المستقلة منها، كالعلاقة مع حزب الإصلاح في الأردن ، وحتى مع أجنحة الاخوان المسلمين التي ما زالت بلدانها تعيش حالة من الفوضى والاقتتال كالعلاقة مع حزب الإصلاح في اليمن، ناهيك عن علاقاتها بحركة حماس التي ما زالت تمارس سلطة الامر الواقع في غزة نظرا لما تتمتع به من دعم قطري كبير وبعلاقات قوية مع تركيا وتمويل إيراني ايضا".(٦٢)

٢- الانحياز التركي الواضح لقطر في ازمتها مع دول الخليج : تلوح في أفق سماء العلاقات التركية الخليجية مؤشرات أزمة مستترة بين أنقرة من جهة وبين (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين)، ونتجت تلك الأزمة بعد الانحياز التركي الواضح لقطر عقب قرار الدول الثلاث قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة ومقاطعتها الأمر الذي انتقده الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) ، ثم توالت التصريحات الخليجية والتركية التي تعبر عن استياء كل طرف من موقف الآخر خلال الأزمة، ثم جاء الرفض السعودي لإقامة قاعدة عسكرية تركية في المملكة وهو رفض حمل سخرية من العرض التركي، ليؤكد وجود أزمة بين الرياض وأنقرة أصبحت واضحة جلية للعيان . صاحب ذلك تبادل الانتقادات علنا" ، اذ كرر "

أردوغان" تصريحاته المنتقدة لقرارات الدول الخليجية بمقاطعة الدوحة، والمؤيدة لأمير قطر " تميم بن حمد " ولنظام الحكم، ومنها .. (عزل قطر وما يشمله من استخدام العقوبات لن يحل أي مشكلات، إقصاء شعب دولة ليس عملا إنسانيا" ولا إسلاميا"، عزل قطر يشبه حكم الإعدام)، وهي انتقادات حادة مباشرة للرياض ولقيادتها السياسية. وقد رد عليها وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير" بان الدول الخليجية قادرة على حل خلافاتها ، وإنها لم تطلب أي وساطة خارجية. كما انتقد وزير الدولة الإماراتي "أنور قرقاش" مساعي الدوحة لتدويل وأقلمة الأزمة، والاستعانة بقوات خارجية لحمايتها لأن القرارات ضد الدوحة لم ولن تشمل أي عمل عسكري.[٦٣]

٣- اتهام وسائل إعلام تركية الإمارات: بتمويل الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٥، حيث تناقلت وسائل إعلام تركية معلومات وأخبارا" عن دعم بعض الدول للمحاولة الانقلابية الفاشلة في منتصف يوليو/تموز ٢٠١٦، وحسب تلك الوسائل فإن دولة الامارات العربية المتحدة قدمت دعما" ماليا" لهذه المحاولة بسبب انزعاجها من سياسات تركيا في المنطقة. وقد المح أردوغان الى ذلك بقوله : (نعلم جيدا من كان سعيدا من بين دول الخليج عندما كانت تركيا تتعرض لمحاولة انقلاب عسكري) ، وأضاف (لدينا أيضا جهاز استخبارات كما لدى بعضهم، ونعلم جيدا كيف أمضى بعضهم تلك الليلة، وكانوا يتساءلون عن الوضع في تركيا وهل نجح الانقلاب ؟هل سيرحل أردوغان؟ ونحن نعلم جيدا من كان يتعقب ذلك عن كثب، وكيف أنفق الأموال على ذلك) .(٦٤)

٤- فشل الجولة الخليجية لوزير الخارجية التركي (مولود جاويش أوغلو): التي شملت (قطر، الكويت، السعودية) في حل الأزمة الخليجية – الخليجية، حيث لقى استقبالا" رسميا" باردا" من الكويت ومثله في الرياض،

كما عبر المسؤولون السعوديون عن استيائهم وانتقادهم من عرض " أردوغان" إنشاء قاعدة عسكرية تركية في المملكة، لأنها تملك جيشا" وطنيا" ويتواجد فيها قواعد عسكرية أمريكية يمكنها حمايتها ضد أي تهديد خارجي،(٦٥) كما أن تركيا لها قاعدة عسكرية في قطر فكيف ستكون حليفا لطرفين متخاصمين وهما قطر والسعودية، وهذا يعبر عن استمرار الازدواجية في السياسة الخارجية التركية .

٥- التقارب التركي الإيراني عقب الأزمة القطرية - الخليجية: غداة إعلان الرياض عن قرار مقاطعة قطر، قام وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" بزيارة أنقرة، وسط شائعات عن رغبة تركية إيرانية في تشكيل محور يضم (أنقرة، طهران، الدوحة، بغداد) في مواجهة المحور السعودي الإماراتي البحريني المصري. (٦٦) وهو ما آثار استياء الرياض وأبو ظبي.

٦- قضية اغتيال خاشقجي : ستلقي قضية خاشقجي - بلا شك- ظلالها السلبية على العلاقات التركية- السعودية، وقد يكون للقضية تداعياتها المباشرة على التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الدولتين بما يشمل طرد البعثة الدبلوماسية السعودية من تركيا، باعتبارها خرقت اتفاقية فيينا - وهو ما لمح إليه أردوغان مراراً - في حال ثبت تورط القنصلية. لكن من غير المتوقع أن تصل الأمور إلى حد القطيعة بين الدولتين، لحرص تركيا على العلاقات مع السعودية -خصوصاً في ظل الأزمة المالية الحالية- من جهة؛ ولتقديمها الحادثة باعتبارها أزمة دولية لا توتراً ثنائياً مباشراً بينها وبين الرياض من جهة أخرى.(٦٧)

وانطلاقا" من هذه القيود والمحددات ، فان خيار تدهور العلاقات يبقى احد الخيارات المحتملة عند تفحص مستقبل العلاقات الايرانية – الخليجية ، بيد اننا لا نرجحه اذ ان هناك العديد من المتغيرات التي ظهرت في

هذه العلاقات منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا لابد لها ان تلقي بآثارها الايجابية على العلاقة بين الطرفين ، كما سيتضح لاحقا".

ثانيا" : السيناريو الثاني : خيار تطور العلاقات :

يستند هذا السيناريو على فرضية تطور العلاقات التركية – الخليجية وتحسنها على كافة المستويات ، نظرا" إلى عوامل مختلفة ، منها داخلية تخص السياسة التركية ومنها خارجية تخص المتغيرات الدولية والإقليمية. ففي العوامل الداخلية يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢ عاملا" أساسيا" في تحسن العلاقات التركية مع دول الجوار العربي ، والخليجي بشكل خاص ، فالحزب بالأساس اسلامي التوجه، ولمؤسسيه عبدالله غول، رئيس جمهورية تركيا، وصديقه رجب طيب أردوغان ، رئيس وزراء تركيا حاليا"، باع طويل مع الأحزاب السياسية الإسلامية التركية، فتلاقيهما مع العرب والمسلمين ليس غريباً ، إذ أن حزبهم يؤكد على الهوية الإسلامية لتركيا وَيُثْمنْ التاريخ الطويل المشترك مع الدول العربية والإسلامية، رغم أنه يؤمن بالالتزام التام بعلمانية الدولة على غرار الدول الأوربية. وهذا ما يظهر جلياً بانفتاح السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي ، فتركيا أصبحت نموذجاً يحتذى به لتعامل القيادات بملف السياسة الخارجية انطلاقاً من اتباع سياسة "تصفير المشاكل" و "دولة المركز"، ولهذا نجد علاقاتها تعززت مع الدول العربية والاسلامية.(٦٨)

وفي العوامل الخارجية يعتبر تعثر حوارات الاتحاد الأوربي في قبول تركيا في عضويتها من الأسباب التي جعلت تركيا تعيد النظر في تقييم علاقاتها مع كثير من الأطراف ومنهم العرب والمسلمين. فمنذ أن تشكل الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢م، حرصت الحكومات التركية المتعاقبة

العمل على الانضمام إلى عضوية الإتحاد، ما يتطلب ذلك من معايير ومستلزمات لم تتمكن الحكومات التركية المختلفة من الارتقاء إليها، وبفوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في الانتخابات النيابية التركية عام ٢٠٠٢، ووصول السيد رجب طيب أوردوغان إلى رئاسة الوزارة عام ٢٠٠٣ ، أصبح همه الكبير قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي، ولذلك قدم إصلاحات داخلية وخارجية جادة، كاستتباب الحكومة والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية مع الأرمن بعد عداء تاريخي طويل، وإعطاء الأكراد كثيراً من حقوقهم القومية، بعد إن كانت مسلوبة، كإعادة الأسماء الكردية القديمة لبعض المدن ، والسماح بالخطبة باللغة الكردية. وفي الإصلاحات الخارجية، فتح باب الحوار مع اليونان بعد خصومات طويلة ومد جسور التعاون مع اذربيجان وبقية جمهوريات روسيا بعد إن كانت مقطوعة، وَوثقَ العلاقات مع إيران وتعاون مع العراق وسوريا، بعد إن كانت العلاقات متوترة، بسبب مشاكل المياه، أو بسبب التحالف العسكري مع إسرائيل أو المشكلة الكردية، وتم رفع تأشيرات الدخول بين هذه الدول وتركيا وأبرمت معاهدات وعقود تجارية وأمنية وغيرها خدمة للتقارب والعمل المشترك بين تركيا وهذه الدول .(٦٩)

ولكن رغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة التركية في مجال الإصلاحات، إلا إن حوارات الإتحاد الأوربي بخصوص قبولها في عضويته تعثرت وباءت بالفشل لأسباب كثيرة ، فتارة ثقافة تركيا لا تتطابق مع الثقافة الأوربية، وتارة أخرى جغرافية تركيا تتوزع بين قارتي أسيا وأوربا، ومرة أخرى تركيا لا تتقيد ببنود حقوق الإنسان العالمية كما ينبغي ، كموقفها غير العادل من قوميات غير تركية في تركيا، وعدم منحها حقوقهم الثقافية كاملة، كما وان لأعضاء الاتحاد الأوربي هواجس على طبيعة النظام السياسي التركي

الذي يهيمن الجيش فيه على الحياة السياسية، باعتباره حامي العلمانية، إذ أن للجيش التركي جولات وصولات في إقالة مجالس نيابية جاءت بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مما لا ينسجم مع طبيعة نظم الحكومات الأوربية المدنية التي تبغي تركيا أن تكون عضوا في اتحادها . إضافة إلى إن إثارة قضية الأرمن القديمة ضد الحكومة التركية من قبل بعض أطراف الإتحاد الأوربي، هو الأخر جاء لوضع عراقيل إضافية أمام قبول تركيا في عضوية الإتحاد، مما خيب آمالها وجعلها تراجع مواقفها القديمة، ومنها إعادة ترتيب علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والمسلمة بما يعزز ويقوي مكانتها لدى الدول الأوربية وأمريكا، من خلال تأكيدها، بأنها تشكل جسرا" سياسيا" واقتصاديا" وحضاريا" بين الغرب والإسلام، على أسس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. وقد بين القادة الأتراك للحكومات العربية في مواقف كثيرة خيبة أملهم من مواقف أمريكا وأوربا، وحثوا العرب على العمل سوية معهم باعتبارهم الأقرب إليهم جغرافيا" وتاريخيا" وحضاريا" . وتوجد مجموعة أخرى من العوامل دفعت كلاً من دول مجلس التعاون وتركيا إلى تجاوز الخلافات، والدفع باتجاه تحسين العلاقات الثنائية وتطورها ، لعل من أهمها ما يلي:

١- رغبة دول الخليج في إيجاد حليف استراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط يكون موازناً للنفوذ الإيراني بالمنطقة خاصةً في سوريا والعراق واليمن. وقد تعززت أهمية تركيا في هذا الصدد عقب الانتشار العسكري التركي في شمال سوريا ونجاح قوات المعارضة السورية المدعومة من قِبل أنقرة في تحقيق انتصارات عسكرية بالشمال السوري، كان من بينها استعادة بلدة دابق من تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى الانتشار العسكري التركي في شمال العراق بمعسكر بعشيقة وتدريبها ما يسمى بقوات الحشد الوطني المكون من العشائر السنية العربية للمشاركة

في تحرير الموصل من "داعش".(٧٠) وقد تجلى ذلك بوضوح في تبني كل من السعودية وتركيا مواقف متطابقة حيال معركة تحرير الموصل بضرورة قيام العشائر العربية السنية بالدور الأكبر في تحرير المدينة والتحذير من تدخل الحشد الشعبي وإحداثه عملية تغيير ديموغرافي في الموصل.(٧١)

٢- قلق دول مجلس التعاون من أن تؤدي حالة التقارب بين تركيا من جهة وإيران وروسيا من جهة أخرى، والتي ظهرت في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، إلى تغير في السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، خاصةً بعد تصريحات المسؤولين الأتراك بأن بلادهم ليس لديها مانع في مشاركة بشار الأسد في المرحلة الانتقالية وترك الخيار للشعب السوري،(٧٢) وهو ما أثار قلق دول الخليج التي تصر على رحيل الأسد.

٣- فقدان كل من دول مجلس التعاون وتركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لضمان مصالحهما بالمنطقة، وذلك عقب إصدار الكونجرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا" بما يسمح لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمُقاضاة الحكومة السعودية،(٧٣) وإصرار الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا على الرغم من الاعتراضات التركية، وهو ما دفع الطرفين للاعتماد على بعضهما لتأمين مصالحهما في المنطقة.

٤- رغبة تركيا في صياغة تحالف استراتيجي يكون ركيزته دول الخليج العربي في مواجهة التحالف الذي تتزعمه إيران والذي يضم سوريا والعراق وحزب الله في لبنان والحوثيين باليمن، وإن كان هذا التحالف يصب في مصلحة دول مجلس التعاون التي يتعرض أمنها القومي حسب ادعاءاتها لتهديدات إيرانية، إلا أنه في الوقت ذاته يحقق مصلحة تركية تتمثل في إيجاد جبهة

إقليمية داعمة لتحركاتها في سوريا والعراق في مواجهة إيران، فضلاً عن تمكن أنقرة من صياغة سياسات متوازنة في علاقاتها مع طهران مستندة إلى الورقة الخليجية.

٥- رغبة تركيا في تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، بما يساعدها على إعادة دفع الاقتصاد التركي الذي تأثر سلباً بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، فضلاً عن أنه كان يعاني تدهور علاقات تركيا مع بعض دول المنطقة. ولذلك تهدف أنقرة إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخليجية للسوق التركية وفتح أسواق جديدة أمام المستثمرين الأتراك، وزيادة الصادرات التركية للأسواق الخليجية من خلال منحها مزيد من التسهيلات.

يتضح مما تقدم ، إن خيار تطور العلاقات بين الطرفين يعد خيار مثالي رغم القيود والعوامل التي تدفع باتجاه معاكس ، والتي تطرقنا إليها في الخيار الأول . بيد إننا لا نميل إلى تأييد هذا الخيار في ظل الظروف الموضوعية الحالية لاسيما في ظل اختلاف المواقف والرؤى التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما السعودية والامارات والبحرين ، حول قضايا ومواضيع مهمة كالموقف التركي من ثورات الربيع العربي ودعمها لجماعة الاخوان المسلمين وموقفها المناهض لحكومة السيسي في مصر ، والشبهات حول دعم بعض دول المجلس للانقلاب العسكري في تركيا ، والموقف التركي الداعم لقطر في ازمتها مع دول المجلس الاخرى ، واخيرا" وليس أخرا" قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي على اراضيها وتورط القنصلية السعودية وولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) بعملية الاغتيال ... . لذا نميل إلى الخيار الثالث الذي سنتناوله لاحقا" .

ثالثا" : السيناريو الثالث : خيار بقاء الوضع الراهن :

ونقصد به ، خيار استمرار العلاقات دون تطورها الى مرحلة التحالف

الاستراتيجي ، او تدهورها وصولا" الى مرحلة القطيعة ، وهو الخيار الارجح في ظل التطورات والاحداث المتسارعة التي شهدتها العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي تأرجحت منذ تولي حزب العدالة والتنمية في تركيا السلطة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ بين أنماط مختلفة من التعاون والتوتر المصحوب بشكوك متبادلة بين الطرفين. هذا التأرجح من وجهة النظر التركية جاء مرتبطا" بطبيعة الاهداف السياسية التي تتبناها رؤية حزب العدالة والتنمية والتي تهدف الى وضع تركيا في مركز زعامة العالم الإسلامي. ومن المحتمل بشكل كبير ان يستمر هذا النمط من التأرجح بين التقارب وعدم الثقة اخذا" في الاعتبار حالة دول المنطقة نفسها التي تشهد انقسامات حادة يتعامل معها الاتراك من منطلق ما يخدم رؤيتها في المنطقة وهو بالتأكيد ما سيؤدي الي حالات تقارب مع دول تتفق معها بشكل كبير و تخدم دورها (قطر أنموذجا") ، و توتر لا يصل الى مستوى القطيعة التامة مع الدول التي تهدد او تشكل تحديا" محتملا" لما تطمح الى تحقيقه في المنطقة (السعودية والامارات والبحرين) .

الدور التركي يدخل نشطا" في معادلة توازن القوى وهي معادلة اصبحت ترتبط بالقدرات الذاتية و البيئة الإقليمية أكثر من ارتباطها بالتوازنات الدولية حيت بات جليا" و بحسب مجمل التطورات الحالية سواء في ملف الخلافات الخليجية – الخليجية او حتى في ملف النزاع السوري أن مسؤولية التأثير وانتاج الحلول لفض المنازعات في المنطقة تقع و بشكل كبير على القوى الاقليمية الفاعلة و ليست القوى الدولية .

من هنا يمكن القول أن العلاقات التركية الخليجية رغم ما يشوبها من ازمات وتوترات في احيان عديدة لا يمكن أن تكون علاقات ظرفية مؤقتة ، ولايمكن ايضا" ان تشهد القطيعة التامة ، فدول الخليج ترى في تركيا موازن استراتيجي للنفوذ الايراني في

المنطقة ، وفرصة صناعية زراعية مائية استثمارية وطريقا" نحو أوروبا وفرصة لتجاوز أزمة نقص المياه التي بدأت سلبياتها ترتفع في المنطقة بشكل عام وفرصة أسواق جديدة تعوضه عن عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م وتشريع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) ، وتركيا ترى في الخليج قاعدة الاحتياج المتبادل ووسيلة تعزيز موقفها على طريق العضوية الأوروبية بكل ما يحمل لها من حظوظ تجارية واقتصادية ومالية وإمدادات نفطية. من هنا فلن يستغني أي طرف منهما عن علاقته بالطرف الاخر وانما سيكون هناك علاقات ثابتة مستندة على الاحتياج الاستراتيجي والمصالح المتبادلة التي سيشوبها التوترات في احيان عديدة لكن لن تصل باي حال من الاحوال الى مستوى القطيعة .

الاستنتاجات : توصل البحث الى الاستنتاجات الرئيسة الاتية :

١- شهدت السياسة الخارجية التركية منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ تحولات استراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم، وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرية حزب العدالة والتنمية التي لخص مبادئها كتاب أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء السابق في ستة مبادئ أساسية تمثلت في: التوازن السليم بين الحرية والأمن، وتصفير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية، والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة، واتباع أسلوب دبلوماسي جديد . وقد انعكست هذه التحولات جليا" على السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية ، حيث شرعت بالعمل على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية، والخليجية خاصة ، والسعي لتحقيق نموذج " التكامل الإقليمي". وبدا ذلك واضحاً في الأنشطة التركية في المنطقة ،(

مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني العديد من الدول العربية، وتأسيس " مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى " مع الدول الإقليمية الرئيسة ، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي ، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة . وحددت تركيا هدفها من هذه الأنشطة بالعمل على إحداث تغيير في سياسة الأمر الواقع في الإقليم نحو واقع يحمل رؤية بنّاءة للإقليم ودور قيادي لتركيا فيه .

٢- دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة الى تركيا لتعزيز العلاقات الثنائية معها والارتقاء بها للأفضل، حيث يمكن الاستفادة من تركيا باعتبارها أقرب جار غير عربي للمنطقة ودول الخليج، من حيث الثقافة والتاريخ والجغرافية ووحدة الدين أيضا" ، بالإضافة لما تتمتع به من نفوذ بالمنطقة ومن وجود في حلف الأطلسي، والأكثر من كل ذلك هو رغبة دول المجلس في توظيف علاقاتها في تركيا لإقامة محور استراتيجي في مواجهة المحور الإيراني الروسي السوري في المنطقة . حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا لتعزيز التعاون على كافة الأصعدة فيما بينهما، وفي مقدمة ذلك ضرورة التعاون العسكري والأمني .

٣- ليست دول مجلس التعاون الخليجي فقط من تحتاج الى توطيد علاقتها بتركيا، وانما تركيا هي أيضا" بحاجة الى توطيد تلك العلاقة، فالمصالح فيما بينهما متقاربة ومترابطة ، ليس فقط على قاعدة التاريخ والدين، وانما على قاعدة المصالح وفقا" لما استجد من احداث ومتغيرات في المنطقة في ظل ما يسمى الربيع العربي وظهور القضايا المشتركة والمشتعلة في سوريا، العراق، وفلسطين، تلك القضايا التي يتحتم عليهما التحالف فيما بينهما من اجلها ،لان التحالف مع تركيا يجب العمل على بنائه من اجل مواجهة تلك التحديات .

٤- تركيا هي الأخرى تعمل في اتجاه تحقيق مصالحها بعيدا" عن

العقائد والأيديولوجيات، ولذلك قامت بإجراء إصلاحٍ سياسيٍ ، مع الاتجاه نحو الشرق الأوسط في الوقت الذي ما زالت عيونها مفتوحة نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث عملت على مضاعفة حجم تبادلها التجاري واستثماراتها مع دول الخليج في أعقاب استهداف اقتصادها بعد عملية الانقلاب الفاشل فيها الذي أدى الى هبوط اقتصادها لمستويات قياسية متدنية ، مما دعاها ذلك الى تشجيع رجال الأعمال الخليجيين على الاستثمار في تركيا في المجالات غير النفطية ، وهي فرصة أمام تطور العلاقات الخليجية – التركية مستقبلا" ، وقد ظهرت بوادر استغلال هذه الفرصة في الأعوام الأخيرة لما تمثله دول الخليج من حضور ملحوظ في القطاع المالي وقطاع العقارات في تركيا، وهذا ما زاد من حجم الاستثمارات مع ارتفاع في قيمة التبادل التجاري بين الطرفين .

٥- تشكل تركيا أرضا" خصبة للاستثمار ، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن من الاستثمارات الخليجية ، وعلى دول المجلس الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها اليها ، لاسيما ان حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا يعد متواضعا" قياسا" بحجم الاستثمارات الاجنبية فيها من جهة ، وقياسا" بالعوائد النفطية التي تتدفق الى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة أخرى ، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا" أمنا" لاستثمارات العوائد النفطية .

٦- إن الدول الخليجية بحاجة لتركيا لتعزيز العلاقات الثنائية معها والارتقاء بها للأفضل، ففي ظل ما تعانيه دول الخليج من اعتماد ميزانياتها على النفط وخلل في القطاعات الإنتاجية لديها، فإن تركيا من خلال ما تتمتع به وما تطمح إليه قادرة على تزويد دول الخليج بالمنتجات والصناعات الاستهلاكية

الكلاسيكية التي تستوردها من دول أخرى بالإضافة إلى الدخول في عقد شراكات في مجال تكنولوجيا صناعة الأسلحة والدفاع لما تتمتع به تركيا من صناعات عسكرية محلية للطائرات والدبابات والمعدات العسكرية المتنوعة.

٧- ورغم المصالح والمشتركات العديدة التي تدفع باتجاه تطور العلاقات التركية – الخليجية ، توجد في الجانب الاخر العديد من المحددات التي تعوق تطور علاقات الطرفين ، مما انعكس سلبا" على علاقات تركيا ببعض دول مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما السعودية والامارات والبحرين ، التي اتسمت خلال العقد الماضي بكونها علاقات سياسية غير مستقرة ومتذبذبة، وكانت بعض معالمها تتمثل في الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، والموقف تجاه الأزمة الليبية، والموقف غير المنسق تجاه مصر، والموقف التركي الداعم لقطر في الازمة الخليجية ، وأخيرا" قضية اغتيال الصحفي السعودي (خاشفجي).

٨- وأخيراً، يمكن القول إن هذا التوجه التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، يجب توظيفه من قبل دول الخليج لصالح إعادة بناء العلاقات العربية- التركية، بشكل يضمن كسب تركيا كحليف إقليمي قوي. ومما لا شك فيه أن علاقات تركيا المتميزة مع الشرق والغرب تمنح الدبلوماسية التركية ثقلاً كبيراً في التنقل بين مختلف القضايا المطروحة للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها. كما أن نهجها المعتدل والتعاوني يوفر بيئة مواتية لعلاقات قوية ومتطورة بينها وبين دول مجلس التعاون، خاصة أنها مهتمة بتقوية هذه العلاقات، وتعميق روابطها مع العالم العربي بشكل عام والخليج بوجه خاص.

Trends of Turkish foreign policy in the era of the Justice and Development Party and its implications for Turkish-Gulf relations

Prof.Dr. Fahad Mezban Khazar

Basrah and Arab Gulf Studies Center

ABSTRACT :

Turkey sought with the arrival of the Islamic-oriented Justice and Development Party (AKP) in 2002 to adopt an effective foreign policy based on several principles: the right balance between freedom and security, the problems with neighboring countries, the influence on the internal and external regions of neighboring countries, Multidimensional, and harmonious diplomacy. Turkey has emerged as a regional power and a pivotal player in its regional environment and has sought to develop bilateral relations with countries in the Middle East, including the Middle East, The GCC, which has become one of the important dialogue circles in Turkey's foreign policy.

The aim of the research is to review the principles of the new Turkish foreign policy in the era of the AKP government first, and then to explain the motives for the development of Turkey's relations with the GCC countries and their obstacles. Secondly, the analysis of the economic indicators that give a more accurate picture of the course of Turkish- "Finally," the future of the Turkish-Gulf relations in the light of the geopolitical realities and the developments of the internal and external environment (regional and international.(

هوامش البحث ومراجعه :

١- Davut Han Aslan, Omurcan Eralmac , Senol Ozaydin , Turkey's Foreign Policy and the Middle East under AKP Rule (2002-2012) ,Vistula Academy of Finance and Business – Warsaw , 2006 , pp.6-7. http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-f6268d19-d83f-4126-ad53-52dbfb0fd710/c/Vistula-Zeszyty-naukowe-48_2016.5-24.pdf

٢- علي جلال معوض ، العثمانية الجديدة : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ، سلسلة قضايا ،العدد (٥٨) ، السنة الخامسة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٩ ،ص٦.

٣- احمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،الطبعة الأولى ، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر ، ٢٠١٠ ، ص٦١٢-٦١٤ .

٤- ضياء نور الدين حسن أبودية ،وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر – غزة ، ٢٠١٦ ، ص٤٨ .

٥- Nick Danforth , INSTEAD OF TURNING EAST, TURKEY IS GOING IT ALONE , WAR ON THE ROCKS , UNIVERSITY OF TEXAS , 13 FEBRUARY 2018 ,P.2. https://warontherocks.com/2018/02/turkey

٦- Ian Black , Turkey must be kept out of the union, Giscard says, The Guardian , 9 Nov 2002 , pp.1-2 . https://www.theguardian.com/world/2002/nov/09/turkey.eu

٧- مثنى فائق العبيدي ، مستقبل العلاقات التركية – العراقية وانعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (١٠٥) ،جدة – المملكة العربية السعودية ، مارس ٢٠١٦ ، ص٨٩.

٨- المصدر نفسه ، ص٩٠.

٩- عبدالله الشمري ، عاصفة الحزم وتحول الموقف التركي من إيران ، ترك برس ، في

١٣- لؤي بن بكر الطيار ، تأثير قانون (جاستا) على مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦ ، ص١٠ .
على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html

١٤- ينظر: (الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي) ، موسوعة الدراسات الإقليمية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، في ٥ مارس ٢٠١٧ ، ص٤-٥ .
https://www.politics-dz.com/community/threads/alastratigi-alyskri-almriki-fi-mntq-sia-ualmxhit-alxadi.6339/

١٥-Barry R. Posen , Pull Back The Case for a Less Activist Foreign Policy , Foreign Affairs , January/February 2013 , p.3-4.
http://lionelingram.com/562_Pull%20Back%20_%20Foreign%20Affairs.pdf

١٦- عمر تاشبينار ، الاستدارة الأميركية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا . الباسيفيك ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٣١ مارس ٢٠١٥ ، ص٢ . على الرابط التالي :
https://www.turkpress.co/node/7079

١٠- ينظر : (عاصفة الحزم وامتحان العلاقات التركية الإيرانية) ، مقالات رأي ، الجزيرة . نت ، في ٢ / ٤ / ٢٠١٥ ، ص١-٢ . على الرابط التالي :
-
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/2/-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7

١١- سامية بيبرس ، الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج ، مجلة شؤون عربية ، العدد (١٦٢) ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١٥ ،ص١٧٠ .

١٢-Alexandra Raymond , Continuing Responses to 9/11: The Price of Justice , in Analysis, Federal Legislation , Boston University , 30 June 2017 , p.1-2.
http://sites.bu.edu/dome/2017/06/30/continuing-responses-to-911-the-price-of-justice/

http://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-

٢١- إسماعيل جمال ، حلفاء تركيا في المنطقة عقب الانقلاب... حماس قطري وتباطؤ سعودي ودهاء إيراني ، صحيفة القدس العربي ، النسخة الالكترونية ، في ١٢ أغسطس ٢٠١٦ ، ص٢ . على الرابط التالي :

https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%AD%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A

٢٢- للتفاصيل ، ينظر : محمود علوش ، موقف السعودية من انقلاب تركيا ، مقالات ، ترك برس ، في ١٥ أغسطس ٢٠١٦ ، ص١-٢ . على الرابط التالي :

https://www.turkpress.co/node/24920

٢٣- GIORGIO CAFIERO , The GCC Response to Turkey's Failed Coup , Atlantic council , 20 July 2016 , p.1-2.

المجلد (٢٦) ، العدد (١٠٣) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٥ ، ص٩١ .

١٧- ينظر : (تحول التقدير الاستراتيجي الأمريكي للشرق الأوسط وانعكاساته على امن الخليج) ، ورشة نقاش ، مركز الإمارات للسياسات ، في ١٦ مايو ٢٠١٦ ، ص٢ .

http://www.epc.ae/ar/event/shifts-in-the-us-strategic-assessment-of-the-middle-east-security-implications-for-the-gulf-region

١٨- خورشيد ديلي ، اللحظة الحرجة : خيارات تركيا تجاه الدعم الأمريكي لأكراد سوريا ، التحليلات ، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة ، في ٢٥ مايو ٢٠١٧ ، ص١-٢ .

https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2828/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%AC%D8%A9

١٩- المصدر نفسه ، ص٣ .

٢٠- هناء الكحلوت ، معادلة المواقف والانقلاب .. قطر حجر الأساس لتحالفات تركيا الجديدة ، سياسة ، الخليج اونلاين ، في ٣١ / ٧ / ٢٠١٦ ، ص١-٢ . على الرابط التالي :

-٢٧Burhan Koroglu ,Turkey's position towards the popular Arab revolutions, Afro-Middle East Centre, 20 April 2011, pp.2-3. On The Following Link :

http://www.amec.org.za/turkey/item/1108-turkey-s-position-towards-the-popular-arab-revolutions.html

-٢٨ Gallia Lindenstrauss, Turkey and the Arab Spring: Embracing "People's Power" , IEMed , European Institute of the Mediterranean , March 2012. On The Following Link:

https://www.files.ethz.ch/isn/165559/PapersEuromesco_14.pdf

-٢٩Valeria Talbot, Turkey – GCC Relations in A Transforming Middle East, ISPI, Analysis No. 178 , June 2013. On The Following Link:

https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_178_2013.pdf

http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-gcc-response-to-turkey-s-failed-coup

٢٤- Youssef Sheiko , The United Arab Emirates: Turkey's New Rival , Fikra Forum, the Washington Institute for Near East Policy , 16 February 2018 .,p.2

https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-united-arab-emirates-turkeys-new-rival

٢٥- عبد الله الشمري ، الموقف السعودي من محاولة الانقلاب في تركيا ، صحيفة اليوم ، دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر ، السعودية ، في ٢٣ / ٨ / ٢٠١٦ ، ص١ . على الرابط التالي :

https://www.alyaum.com/articles//1091790

٢٦- محمد نور الدين ، أين أصاب اردوغان وأين أخطأ ؟ ، صحيفة السفير ،العدد (١١٨٠٥) ،لبنان ، في ٣ / ٢ / ٢٠١١ ،ص١-٢ . على الرابط التالي :

http://assafir.com/Article/227503

٣٠- ينظر : (العلاقات الخليجية – التركية في منحنى صعب) ، صحيفة اخبار الخليج ، البحرين ، في ١٣/ ٨ /٢٠١٣ ، ص ١-٢ . على الرابط التالي :
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12926/article/42076.html

٣١- سامية بيبرس ، الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج ، شؤون عربية ، العدد (١٦٢) ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١٥ ، ص١٦٩ .

٣٢- ينظر : (موقع وكالة الأنباء القطرية "يتعرض للاختراق والدوحة تنفي تصريحات نُسبت للأمير تميم) ،BBC عربي، في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٧ . على الرابط التالي :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40026894

-٣٣Source:CNN Exclusive: US suspects Russian hackers planted fake news behind Qatar crisis . On the following link:
https://edition.cnn.com/2017/06/06/politics/russian-hackers-planted-fake-news-qatar-crisis/index.html

٣٤- ينظر : (لهذه الأسباب قطعت العلاقات مع قطر) ، صحيفة البيان ، مؤسسة دبي للإعلام ، في ٥ يونيو ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-06-05-1.2968098

٣٥- سليمان سعد أبو ستة ، الخلاف الخليجي : الأسباب والدلالات ، البيت الخليجي للدراسات والنشر ، في ٧ سبتمبر ٢٠١٧ ، ص٢. على الرابط التالي :

https://gulfhouse.org/posts/2159

٣٦- جمال عبدالله ، الأزمة القطرية – الخليجية .. إلى أين ؟ ، منتدى الشرق ، في ١٦ يونيو ٢٠١٧ ، ص٥-٦ . على الرابط التالي :
https://www.sharqforum.org/2017/06/16/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A

٣٧- Philip Gordon, Amos Yadlin, Ari Heistein , The Qatar Crisis: Causes, Implications, Risks, and the Need for Compromise , Special Publication , The Institute for National Security Studies , Tel Aviv University , 13

June 2017 . On the following :link
http://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/06/special-publication-13062017-1.pdf

٣٨- Sanam Vakil , Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism , Research Paper , Middle East and North Africa Programme , Chatham House , 13 September 2018 , P.11-12. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-09-13-iran-gcc-vakil.pdf

٣٩- For details, see: Qatar restores diplomatic ties with Iran amid Gulf crisis , Middle East , BBC NEWS , 24 August 2017 . :On the following link
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41035672

٤٠- Tom Keatinge , Why Qatar is the focus of terrorism claims , Middle East , BBC NEWS , 13 June 2017 . On the following :link
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-40246734

٤١- Ibid .

٤٢- For details, see: (Qatar crisis: Turkish parliament approves troop deployment) , Middle East Eye , 7 June 2017 . :On the following link
https://www.middleeasteye.net/news/gulf-tension-more-threats-qatar-russia-us-dragged-crisis-892649938

٤٣- For details, see: (Turkey's Erdogan decries isolation of Qatar as 'inhumane', like a 'death penalty') , World News , Reuters , 13 JUNE 2017 . On :the following link
https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-turkey-erdogan-idUSKBN19414M

٤٤- For details, see: (Turkish dairy products, chicken hit Qatar shelves) , Doha News ,10 June 2017. On the following link:

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%

٤٨- ينظر : (مصادر ل "عكاظ" مخطط إخواني مشبوه برعاية تركية لدعم قطر) ، صحيفة عكاظ ، في ٧ يونيو ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
https://www.okaz.com.sa/article/1551968

٤٩- طارق البيطار ، الأزمة الخليجية ، الناتو العربي واستجابة العثمانيين ، موقع نون بوست الاخباري ، في ١٣ يونيو ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
http://www.noonpost.org/content/18414

٥٠- ينظر:(ما خيارات تركيا لمعاقبة السعودية على اغتيالها خاشقجي؟) ، موقع الخليج أونلاين ، في ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٨ . على الرابط التالي :
http://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%A7-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

٥١- ينظر : (مقتل جمال خاشقجي) ، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٨ ، على الرابط التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%

https://dohanews.co/turkish-dairy-products-chicken-hit-qatar-shelves/

٤٥- ينظر : (أوغلو: اتهام قطر بالإرهاب مجرد تقارير إعلامية تفتقد للدليل) ، صحيفة الشرق القطرية ، في ١٩ / ٩ / ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
https://www.al-sharq.com/article/19/09/2017/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%

٤٦- ينظر : (رئيس الوزراء التركي يدعو أطراف الأزمة الخليجية إلى التهدئة) ، صحيفة (Daily Sabah) ، تركيا ، في ٧ / ٦ / ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2017/06/07/turkish-prime-minister-calls-on-the-parties-to-the-gulf-crisis-to-calm

٤٧- ينظر:(قرقاش: الحل مع قطر عبر الدبلوماسية لا اللجوء إلى الحليف الإيراني والتركي) ، موسوعة RT الروسية الاخبارية ، في ٩ / ٦ / ٢٠١٧ . على الرابط التالي :
http://www.akhbarak.net/articles/25495052-

the-fate-of-the-19-billion-Gulf-investments-in-Turkey-.html

٥٥- الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية ، ورقة مقدمة الى منتدى الاعمال والاستثمار الخليجي التركي الثاني ، المنامة ، ١-٢ نوفمبر ٢٠١٦ ، ص٦ .

٥٦- ينظر : (السائح العربي ينفق في تركيا أضعاف ما ينفقه الأوروبي) ، تركيا بوست ، في ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ، على الرابط التالي :
https://turkey-post.net/p-/190217

٥٧- مظفر مؤيد العاني ، كيف تؤمن تركيا احتياجاتها من النفط ؟ ، تركيا بوست ، في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ ، على الرابط التالي :
https://www.turkey-post.net/p-/150338

٥٨- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧ ، أبو ظبي ، ٢٠١٧ ، ملحق (٥/٣) ، ص٣٣٤ .

٥٩- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧ ، أبو

84_%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A

-٥٢Binnur Ozkececi , The Khashoggi murder and Turkish-Saudi relations , MinnPost , 26 /10/2018 . On the following link:
https://www.minnpost.com/community-voices/2018/10/the-khashoggi-murder-and-turkish-saudi-relations/

٥٣- ينظر : (تركيا: لن نتردد في اللجوء لتحقيق دولي إذا حصل "انسداد" في مسار قضية خاشقجي) ،CNN بالعربية ، في ٥ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ ، على الرابط التالي :
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/12/05/turkey-international-investigation-khashoggi

٥٤- Alaa el-Minshawi , What is the fate of $19 bln Gulf investments in Turkey? , Al-Arabiya English , 12 August 2018 .
http://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2018/08/12/What-is-

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/7/15/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B1

٦٥- عبد الامير رويح ، تركيا والخيارات المكلفة: قطر أم الخليج؟ ، شبكة النبأ المعلوماتية ، في ٢٠ / ٦ / ٢٠١٧ . على الرابط التالي :

https://m.annabaa.org/english/reports/11495

٦٦- ينظر : (المواقف الإيرانية تجاه الأزمة القطرية الراهنة) ، دراسات وبحوث ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٨ . على الرابط التالي :

http://almezmaah.com/2017/08/28/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

٦٧- سعيد الحاج ، اختفاء خاشقجي.. قضية حساسة مفتوحة على عدة سيناريوهات ، مقالات رأي (تحليلات) ، الجزيرة. نت ، في ١٢ / ١٠ / ٢٠١٨ . على الرابط التالي :

ظبي ، ٢٠١٧ ، ملحق (١/٥) ، ص٣٣٢ .

٦٠- ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٧، ص٢٢٧.

٦١- محمد السعيد عبد المؤمن ،افاق العلاقات الروسية الايرانية ،مختارات ايرانية ،السنة (١)،العدد(١١)، القاهرة، يونيو ٢٠٠١،ص٧١.

٦٢- ماجد هديب ، واقع العلاقات التركية – الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات المحلية والإقليمية ، تقدير موقف ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، في ١٦ أبريل ٢٠١٨ ، ص٣-٤ . على الرابط التالي :

https://democraticac.de/?p=53689

٦٣- أية محمد طارق أحمد ، مسارات العلاقات التركية – الخليجية في ظل الازمة القطرية ، مجلة عين على الخليج ، مركز الفكر الخليجي ، القاهرة ، عدد نوفمبر ٢٠١٧ ، ص٩٣ .

٦٤- ينظر : (وسائل إعلام تركية : دولة عربية مولت الانقلاب) ، تقارير وحوارات ، الجزيرة . نت ، في ١٥ / ٧ / ٢٠١٧ . على الرابط التالي :

٧١- ينظر : (تركيا والخليج: لا للحشد الشعبي بدلا من داعش في الموصل) ، قضايا وتحليلات ، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، في ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ ، ص١-٢ . على الرابط التالي : http://rawabetcenter.com/archives/33361

٧٢- توماس سيبيرت ، محللون أتراك: تحول إردوغان في الأزمة السورية غير مقنع ، أحوال تركية ، في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ . على الرابط التالي : https://ahvalnews.com/ar/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84

-٧٣see: (JUSTICE AGAINST SPONSORS OF TERRORISM ACT) , Serial No. 114-87 , U.S. GOVERNMENT PUBLISHING OFFICE , Washington, DC, 14 JULY 2016 . On the following link : https://judiciary.house.gov/wp-content/uploads/2016/07/114-87_20724.pdf

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/10/12/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%A7%D8%B4%D9%82%D8%AC%D9%8A

٦٨- محمد الخاقاني ، السياسة الخارجية التركية والبحث عن دور إقليمي جديد ، دراسات ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، في ٣٠ مارس ٢٠١٧ ، ص٢-٣ . على الرابط التالي : http://www.acrseg.org/40475

٦٩- ثائر البياتي ، العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، في ٢٧ / ٤ / ٢٠١١ ، ص٣. على الرابط التالي : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=256773&r=0

٧٠- سعيد الحاج ، الخيارات التركية بين درع الفرات ومعركة الموصل ، مقالات رأي (تحليلات) ، الجزيرة . نت ، في ١٠ / ١٠ / ٢٠١٦ . على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/10/10/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%